مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (8) / العـدد: (2)، (2024)، ص80-115

الخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا: دراسة في الخلفيات والأبعاد

The American plan to rebuild and build libya : a study of the backgrounds and dimensions

ميادة مقلاتني[1*]، سلوى بن جديد[2]

[1]مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط، جامعة باجي مختار-عنابة

(الجزائر)،meguellatni.mayada@univ.annaba.com

[2]جامعة باجي مختار. عنابة (الجزائر)، sa2loua@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2024/05/02 تاريخ قبول النشر: 2024/09/29 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

تهتم هذه الورقة بالخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا،الصادرة سنة 2019. فعلى خلاف الاجتهادات السياسية الدولية الأخيرة التي حاولت تسوية الوضع المفكك في ليبيا باتجاه حكومة مركزية، اعتمدت الخطة الأمريكية استراتيجية تُقوي اللامركزية، والتعاون اللامركزي، ودور الجماعات المحلية كفاعل دولي في مشروع البناء. وهو ما أدى في النهاية إلى شكلية البعد المركزي في هذه الخطة. ولاختبار فرضياتها تحاول الدراسة البحث في مضمون الخطّة الأمريكية، للكشف عن أهدافها غير المعلنة بالإضافة الى أهدافها المعلنة الخاصة بمختلف المجالات. وتوصلت الدراسة إلى أنّ الخطة الأمريكية تسعى أساسا إلى حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ـ التي أصبحت تستقطب اهتمام قوى أخرى بها ـ غير مكترثة بما يُحَقِق الوحدة الوطنية واندماجية الدولة الليبية.

الكلمات مفتاحية: ليبيا؛ حكومة مركزية؛أمريكا؛ الخطة الأمريكية لإعمار ليبيا 2019؛ اللامركزية.

Abstract: this paper is concerned with the american plan issued in 2019 to reconstruct and build libya.contrary to recen international political jurisprudence, that attempted to resolve the fragmented situation in libya towards a central government, the plan adopted a strategic that strengthens decentralization, decentralized cooperation, and the role of local groups as an international actor in the construction project, which ultimatly led to the formality of the central dimension in this plan. and to testing its hypotheses the study attampts to investigat the content of the american plan to reveal its undeclared goals in addition to its declared goals in various field. The study concluded that the american plan seeks mainly to protect the interests of the United States of America in the region – which have begun to attract the attention of other powers-. that are not concerned with what achieves national unity, and the integration of the state libyan

Keywords: libya,; central government; Amireca ; the Amirecan plan for the recontruction of libya 2019 ; decentralization.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عقب تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا عام 2012 تحت مسمى "مسؤولية الحماية"، وإسقاط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي، وبعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها إثر مقتل سفيرها في مدينة بنغازي في سبتمبر 2012، واقتصار مشاركتها فيما بعد على محاربة الإرهاب فقط، لزم على الليبيين إعادة إعمار وبناء ليبيا، خاصة مع عدم استعداد المجتمع الدولي لتقديم الدعم في تلك الفترة، فدخلت ليبيا في حرب أهلية غذّتها أطراف خارجية، وأصبح المشهد يعاني انقساما حادّا بين شّرق ليبيا وغربها، بين من يطالب بدولة فيدرالية، وبين من يطالب بدولة وحدة وطنية. وقد كثرت مقترحات التسوية، ومعها الانتكاسات والإخفاقات في التوصل إلى حلّ توافقي يرضي جميع أطراف الأزمة الليبية إلى غاية استئناف مبادرة الأمم المتحدة بقيادة المبعوثة الخاصة للأمين العام بالنيابة، الدبلوماسية الأمريكية "ستيفاني ويليامز" (stephanie williams)، التي تمكنت من فرض خارطة طريق لإنهاء الأزمة، وتوجيه الأطراف نحو "حكومة وحدة وطنية انتقالية"، وتحديد موعد انتخابات وطنية.

ولأنّ إنهاء الحرب يقتضي إعادة الإعمار والبناء، فقد تجدّد الدّور الأمريكي في ليبيا ضمن هذا المسعى، فطرحت أمريكا خطّة لذات الغرض بداية من عام 2019، تضمنت الخطةُ دعم عمل البعثة الأممية، ورسم مستقبل ترتيبات الوضع في ليبيا، وطرح نماذج وآليات لإعادة البناء من "أسفل إلى أعلى"، أي من القاعدة الى القمة، وذلك من خلال تبني اللامركزية، والاعتماد على الجماعات المحلية بدل التركيز على المستوى الوطني. غير أن الواقع الليبي تجاوز الخطة الأمريكية وذلك بنجاح مسارات التفاوض السياسي الليبي نحو حكومة وحدة وطنية.

من خلال هذا السياق، تتأسس إشكالية دراستنا بحثا في ضبابية الخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا. ومنه نطرح التساؤل المركزي التالي: ما مفاد استراتيجية الخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا 2019 من حيث الأهداف المعلنة بشأن البعد المركزي للحكم، والأهداف الخفية المكرسة للحكم اللامركزي؟

وتتفرّع هذه الإشكالية إلى التّساؤلات الفرعية الآتية:

- ما طبيعة مسار مرحلة إعادة اعمار وبناء ليبيا بعد الحرب؟
- فيما تتمثل الخط وط العريضة للخطة الأمريكية 2019 لإعادة اعمار وبناء ليبيا ؟
- ما الأهداف الخفية المكرسة للامركزية الحكم ولحماية المصالح الأمريكية بالمنطقة في الخطة الأمريكية؟
- ما هي السيناريوهات المحتملة للخطة الأمريكية في إعادة اعمار وبناء ليبيا؟

للإجابة على هذه التساؤلات، وضعنا الفرضية الآتية:

- الخطة الأمريكية لإعادة اعمار وبناء ليبيا 2019 قد تؤدي إلى إعادة تفكيك الدولة الوطنية في ليبيا من خلال اعتماد اللامركزية.

وجاءت محاور الدراسة كالآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المحور الثاني: الخطوط العريضة للخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا

المحور الثالث: خلفيات الخطة الأمريكية في ضوء تطورات الأزمة الليبية

المحور الرابع: السيناريوهات المحتملة بشأن الخطة الأمريكية لإعادة اعمار وبناء ليبيا

2. الإطار المفاهيمي والنظري للدّراسة

نوجز بالشرح ضمن هذا العنوان أهم المفاهيم والأطر النظرية التي تتعلق بالموضوع. ومنها:

1.2. مفهوم اللامركزية:

تعرف اللامركزية بأنّها: "نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزية إلى أفرُعِها المحلية"[1]. ويُقصد بذلك توزيع الحكومة المركزية لسلطات اتخاذ القرار إلى إدارات فرعية محلية؛ وذلك كنمط من إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية وغيرها.

وتعرّف اللامركزية بشكل واسع وشامل على أنّها عملية نقل المسؤولية عن التخطيط والإدارة، واتخاذ القرار، وجمع الموارد وتخصيصها من الحكومة المركزية ووكالاتها إلى؛ الوحدات الميدانية للوزارات والوحدات التابعة لها، والشركات العامة شبه المستقلة، والسلطات المحلية على مستوى الأقاليم، والمنظمات غير الحكومية الخاصة والتطوعية. وهكذا يتناول هذا التّعريف اللامركزية كظاهرة سياسية وإدارية ومالية واقتصادية. كما يمكن أن تكون اللامركزية واسعة أو مقيّدة في نطاقها، ويمكن أن تختلف درجة المسؤولية والسلطة التقديرية في صنع القرارات التي تنقلها الحكومة المركزية[2].

وغالبا ما يتمّ تقديم اللامركزية كطريقة لزيادة قدرة مسؤولي الحكومة المركزية على الحصول على معلومات أفضل وأقل شكوكا حول الظروف المحلية أو الإقليمية لتخطيط البرامج بشكل أكبر، والاستجابة بشكل أسرع للمشكلات غير المتوقعة أثناء التنفيذ. كما يتم ربطها بالديمقراطية، والمشاركة الشعبية في الحكم والمساءلة القانونية[3].

وتوصف اللامركزية أيضا بأنها عملية تقتضيها العولمة لتفكيك الدولة الوطنية؛ حيث تكون مدفوعة بخطى التكامل الاقتصادي الدولي السريع، وزيادة حركة التجارة، وراس المال، وهذا ما يعزّز المطالب

باللامركزية، وبالأخص اللامركزية المالية، لما تتيحه من تنافس الحكومات لجلب الاستثمارات، والتنافس على رأس المال المتنقل. إضافة إلى أنّ الكثير من الدول تختار نظام اللامركزية كبديل للنزعة الانفصالية السياسية المصاحبة لزيادة التكامل الدولي[4].

2.2. مفهوم التعاون الدولي اللامركزي:

يشير المصطلح إلى "التعاون الدولي بطريقة لامركزية، من خلال روابط التعاون بين المجتمعات المحلية في البلدان المانحة والمجتمعات المحلية في البلدان التي تحتاج إلى دعم. والهدف من هذه الروابط، هو خلق أو تعزيز شراكات ثقافية وتقنية واقتصادية طويلة الأمد بين المجتمعات المحلية كأداة لتعزيز التنمية البشرية والسلام"[5].

يمكن من خلال هذا التعريف أن نحدد أهم خصائص التعاون الدولي اللامركزي:

- مستوى التعاون: وهو المستوى اللامركزي للدولة. ويكون وفق نهج تصاعدي؛ أي من القاعدة إلى القمة.
- أطراف التعاون: كل الجهات الفاعلة المحلية سواء السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- هدف التعاون: التعاون الإنمائي وتعزيز التنمية البشرية.

ويمكن إرجاع أصل التعاون اللامركزي إلى تقاطع عمليتين: الجهود المبذولة لتحسين إيصال وتأثير المساعدة الإنمائية الرسمية، من ناحية، وتطور العلاقات الدولية للحكومات المحلية من ناحية أخرى[6].

كما يُطرح التعاون اللامركزي كآلية في الدول المتضررة من النزاعات؛ إذ ينظر للحكومات المحلية في المجتمعات الخارجة من الصراعات العنيفة على أنّها تفتقر للقدرات والموارد والروح المعنوية في بناء إدارة محلية فعالة، خاصة بعد الخلافات الاجتماعية والمظالم على المستوى المحلي، وبذلك يسهم هذا النوع من التعاون في تخفيف التوترات الناتجة عن الإقصاء السياسي أو التناقضات الإقليمية[7].

هذا ويعكس لنا التعاون اللامركزي حقيقة تنامي الدور فوق الوطني لفواعل تنموية محلية وغير حكومية، خاصّة مع اعتراف المجتمع الدولي بمكانتها ومساهمتها في تطوير تفاعلات النظام الدولي.

3.2. تعريف الجماعات المحلية كفاعل دولي

تشير الجماعات المحلية إلى "المستوى السياسي الإداري اللامركزي لبلد ما، على سبيل المثال بلدية أو مجموعة بلديات، تخضع لهيئة إدارية محلية، كالمقاطعة أو الدائرة[8]. وهذا حسب التنظيمات الإدارية لمختلف الدول وتنوعها. وقد برزت الحكومات المحلية كفاعل في التنمية على المستوى الدولي، وكان ذلك

من خلال وكالة الأمم المتحدة لرصد وتحديد التنمية الحضرية على المستوى العالمي، وتم إضفاء الطابع المؤسسي التدريجي، والاعتراف بدورها من خلال:

- انعقاد الجمعية العالمية للحكومات المحلية والإقليمية عام 1996؛ حيث شارك فيها أكثر من 500 رئيس بلدية، دعوا فيها الدول إلى تعزيز سياسات اللامركزية، وتطوير التعاون التنموي المباشر بين المدن.
- إنشاء اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية لدى الأمم المتحدة لتمثيل الحكومات المحلية في الحوار بشأن تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة، وتمّ دعم اللجنة من طرف منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية.
- المشاركة في جلسة استماع مشتركة مع الحكومات الوطنية في إطار الأمم المتحدة، وكان أول اجتماع بين ممثلي الحكومات المركزية والمحلية.
- إنشاء البرلمان العالمي لرؤساء البلديات في نوفمبر 2016. وقد حضره حوالي 60 رئيس بلدية من دول نامية ومتقدمة[9].

كما زاد في الآونة الأخيرة اهتمام دوائر السياسة الخارجية والأمنية بدور الجهات الفاعلة دون الوطنية والفواعل غير الحكومية في الشؤون العالمية، ومثال ذلك، تقرير الاتجاهات العالمية لعام 2030 الصادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي (ديسمبر 2012)، والذي أقر بأن المدن ستكون نقاط التقاء لمجموعة متنوعة من الاتجاهات، وذلك من خلال تسهيل الانتشار العالمي للسلطة. كما شددت العديد من الوثائق المهمة على أهمية دمج المدن في هياكل وعمليات الحوكمة العالمية؛ إذ المدن هي المكان الذي يتمّ فيه تعريف المواطنة وإعادة تعريفها، كما تنتج المدن معظم ثروات العالم، وهي تعدّ جهات فاعلة في صياغة أنماط جديدة من العلاقات عبر الوطنية وأشكال جديدة من الحوكمة العالمية[10].

وحسب التقديرات الأولية، توجد أكثر من 200 شبكة للمدن من أنواع مختلفة؛ أين يحدث التعاون الطوعي وغير الرسمي بين السلطات المحلية من دول مختلفة مشكلة بذلك شبكات عبر وطنية، نذكر منها:

ـ مجموعة "سي 40" (c40–cities climateleadership group)، وهي مبادرة تهدف لإيجاد حلول لمشكلة تغير المناخ.

ـ رؤساء البلديات من أجل السلام (mayors for peace)

ـ المدن الشقيقة الدولية (sister cities international)

ـ المدن المتحدة والحكومات المحلية(United cities and local gouvernements)[11]

تتيح هذه الشبكات مشاركة أكبر للسلطات المحلية في الحوكمة العالمية كفاعل دولي. كما تهدف إلى تعزيز حق المدن في الحكم الذاتي، والمساهمة في حل المشاكل المحلية ذات الأبعاد العالمية، كتغير المناخ والهجرة[12]. وهذا ما نستشفه من أفكار بنجامين بربار (Benjamin Barbar)مؤلف كتاب " إذا حكم العالم رؤساء البلديات" (if) the mayors Ruled the world، أنّ نمو هذه الشبكات عبر الوطنية كان في الفراغات والفجوات التي خلفتها إخفاقات الدولة في الحكم، والمدن تملك نزعة متأصلة للتعاون مع بعضها البعض، خلاف الدول التي تبدو كأنها تتحرك وفق حسابات جيوسياسية أو اقتصادية أو إيديولوجية. والواضح من كلامه أن هذه الشبكات عبر الوطنية تشكل تحد للدولة القومية[13].

4.2. تعريف الدولة الفيدرالية:

تعدّ شكلا من أشكال الحكم، تقوم على اتحاد مجموعة من الدول المستقلة والولايات والكانتونات في دولة فيدرالية واحدة يربطها دستور واحد، ثمّ تُوزع الصلاحيات بين المركز والوحدات[14].

وتنشأ الدولة الفيدرالية بموجب طريقتين : الأولى تسمى "الفيدرالية بالاندماج"، والثانية تسمى" الفيدرالية بالتفكك"، حيث تنشأ الفيدرالية بموجب الطريقة الأولى من اتفاق عدة دول مستقلة بالانضمام إلى بعضها البعض وتتشارك في دستور واحد، وتتنازل كل دولة داخلة عن بعض سلطاتها الداخلية وعن سيادتها الخارجية، وتنشأ بموجب الطريقة الثانية نتيجة تفكك دولة موحدة أو تقسيم دولة موحدة، لتتحول من دولة بسيطة إلى نظام فيدرالي تتمتع فيه الوحدات المحلية بقدر من الاستقلال الداخلي وهو ما وصفه البعض بشكل من أشكال الانفصال.[15]

من الناحية النظرية، فإن من الأطر النظرية التي ترد ضمنها المفاهيم المحددة، وتساعدنا على فهم معمق لموضوع الدراسة، وللسياق الذي طرحت فيه الخطة الامريكية، نجد نظريات التكامل الاندماجي ومن ضمنها نشير إلى نظرية التكامل الاقتصادي الدولي، في إطار الوظيفية الجديدة، ونضيف أيضا إسهامات كلا من ناي(Nye)، وكيوهان(Keohane)، في معالجة "الاعتماد المتبادل المعقد" في كتاب مشترك بعنوان "القوة والاعتماد المتبادل: عالم السياسة في تحول"، وهو يعبر عن وضع في السياسة العالمية، حيث لم يعد التفاعل الرسمي وغير الرسمي بين النخب الحكومية، مصدر وحيد لتواصل المجتمعات، بل حتى العلاقات غير الرسمية، بين النخب غير الحكومية، والمنظمات عبر الوطنية. كما أن الشركات والبنوك المتعددة الجنسيات أصبح تأثيرها متزايد على العلاقات المحلية، وبين الدول، وهو ما

يقوض افتراض النظرية الواقعية "الدولة فاعل وحيد" [16]، ليعبر بذلك عن نهج جديد في عبر الوطنية، دون التخلي عن دور الدولة ولكن مع الأخذ بآليات من شانها ان تحد من حرية هذه الدول.

ونذكر أيضا الإدارة الدولية في طرح ستوكر(Stoker)الذي قدم 5 مقترحات تدور حول أدوار فواعل جديدة إلى جانب دور الدولة الذي يتم العمل على تحييده مع الوقت، وكذا نظرية الاتصالات وتعميق التكاملللكارل دويتش(karldeutsch) الذي أكد على ان تدفق الاتصالات تؤدي إلى وحدة الشعوب، وعن دور القوى غير الحكومية إلى جانب النخب الحاكمة في خلق العديد من القنوات التي تؤدي إلى التكامل.

وينضم إلى هؤلاء أميتاي اتزيوني(Amitai Etzioni)في طرحه حول التكامل الفيدرالي الذي يعتبر تاريخيا حسبه، أفضل وسيلة لوحدة الشعوب ودول تربطها سمات معينة، أي انه يتم ضمان الأمن والتعاون بين الوحدات السياسية ما دون الوطنية، مقابل اضمحلال دور الدولة الوطنية[17].

هذه المقاربات النظرية من شأنها أن تتيح لنا فهما معمقا بطرق وآليات تحييد وتقليص دور الدولة الوطنية لحساب شكل جديد للدولة تقتضيه متطلبات وظيفية، من ذلك اللامركزية والتعاون اللامركزي.

5.2. مفهوم إعادة الاعمار بعد الحرب:

أول استعمال لهذا المصطلح، كان بعد الحرب الأهلية الأمريكية، وبالتحديد من خلال خطة لإعادة الاعمار وتوحيد الأمة، طبقها الرئيس أبراهام لنكولن (Abraham Lincoln).ثم عاود هذا المصطلح الظهور من جديد وبشكل أوسع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبط بتطور الاقتصاد وبتوجه نحو تعاون دولي لإعادة اعمار المناطق والدول المتضررة من الحرب كاليابان وأوروبا، وهو الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وتجسد أبرز تطبيق له في مشروع مارشال لإعادة بناء أوروباعقبالحرب العالمية الثانية.

وتتحدد عملية إعادة الاعمار حسب البنك الدولي على أنها: "عملية تهيئة البيئة المناسبة لإقامة مجتمع يعيش في السلم من خلال إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وإقامة الحكومة والعمل على سيادة القانون".[18]

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحدد عملية اعادة الاعمار في أنها "العمل على إنشاء نظام جديد للاقتصاد السياسي، من حيث استرجاع قدرة الدولة على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية، والعودة إلى المسار الإنمائي الطبيعي وإرساء أسس التنمية الذاتية المستدامة، من خلال مجموعة من

الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والسياسية، والحكم على نجاح إعادة الإعمار، يكون بالوصول إلى مستويات مرتفعة من الدخل ومعدلات النمو عما كانت عليه من قبل".[19]

إذًا فإعادة الإعمار بعد الحرب، هي عملية تتشكل من مسارات مختلفة تهتم بإعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة المنهارة، لخلق بيئة مستقرة وآمنة بعد القضاء على أسباب النزاع وضمان الاستقرار. فهي ليست آليات اقتصادية، وتجديد للبنية التحتية وفقط، وإنما هي مسار يمتد لتعزيز المصالحة المجتمعية، والأكثر من ذلك، لابد من الاهتمام في هذا المسار بالفرد، المواطن، المتضرر الأكبر من الحرب التي سلبت حرياته وحقه في العيش بسلام وأمن دون خوف واحتياج[20].

وفي هذا الإطار المتعلق بإعادة الاعمار، يندرج أيضا مبدأ التدخل الإنساني الذي يجري استبداله بمبدأ مسؤولية الحماية[21]الوارد كلاهما ضمن نظرية الأمن الإنساني، التي تقع بدورها ضمن سياقات واطر نظرية أوسع، يُذكر منها أدبيات التنمية البشرية، ومسار العولمة ومتطلباتها، ونمط النمو الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي. فالأمن الإنساني يعمل على تقويض المفهوم التقليدي للأمن وهو أمن الدولة لحساب امن الإنسان، وهكذاتدعو نظرية الأمن الانساني، وإن كانت دعوة ليست بريئة، الى إعطاء الأولوية لأمن الإنسان الذي تحدده على انه "التحرر من الخوف".[22]

إن عملية إعادة الإعمار بعد الحرب تعتبر مهمة، إذ أن أي تعثر لها يتيح للأطراف الخارجية الفاعلة في هذه الحرب، فرصا أكبر للتأثير فيها، بما يخدم مصالحها الخاصة، وهو ما يُخضع إعادة الإعمار لموازين القوى الإقليمية والدولية، فمثلا المساعدات والقروض والاستثمارات ستكون وفقا للأهداف الجيوبوليتيكية للقوى الإقليمية والدولية وليس لحساب مصلحة الدولة المعنية بإعادة الإعمار ووفقا لمتطلبات مجتمعها الوطني،[23] ونرى أن إعادة إعمار الدول العربية بعد "ثورات الربيع العربي" إنما تقع في هذا السياق، على غرار ما هو حاصل في ليبيا.

6.2. مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

يعني " التقييم الدقيق لقدرات الدولة، والتحليل الشامل لبيئتها الداخلية والخارجية، وفهم لتاريخ شعبها من اجل وضع الأهداف القومية لها، وتحديد الكيفية المناسبة التي تحقق تلك الأهداف بما يتناسب مع مصالح هذه الدولة وعقيدتها".[24]ويعرف وزير خارجية أمريكي سابق هذا المصطلح بأنه "التطلع إلى الأمام، ليس في المستقبل البعيد، ولكن بما يكفي لرؤية الشكل المستجد للأشياء القادمة وتحديد ما يجب فعله لمواجهتها أو توقعها مع ضرورة تقييم السياسات الحالية باستمرار".[25]

كما ان التخطيط الاستراتيجي لا يقتصر على وضع الاستراتيجية الكبرى، إنما يمكن أن يمتد أيضا إلى تحديد المواقف خلال الحروب والأزمات الإقليمية، كما يمكن ان يتعلق الأمر بإعادة تفسير الأفعال من زوايا تحليل جديدة لإرشاد صانع القرار، وتتحدد عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال ثلاث عناصر: الخطط والتخطيط والمخططين، فالخطط إذا نُفِذت فتأثيرها يكون واضحا، وحتى إذا لمُ تنفذ فإنها تبقى مهمة، أما التخطيط فلا يقتصر على الخطط فقط بل يتعلق أيضا بأنماط التفكير التي تتوافق بشكل أفضل مع الموارد والقدرات لتحقيق غايات السياسة المنشودةوبالنسبة للمخططين فكلما كانوا ذوي تفكير استراتيجي مؤثر فسيكونون أكثر قدرة على التأثير على الاستجابة للأحداث الجديدة وغير المتوقعة، وحتى عندما تتجاوز الأحداث الخطط تظل العملية والأفراد مهمين.[26]

في السياق الأمريكي، ووفقا لموقع وزارة الخارجية، فإن هدف التخطيط الاستراتيجي يكمن في تقديم نظرة استراتيجية طويلة المدى عن الاتجاهات العالمية، وبلورة توصيات لوزير الخارجية لتعزيز تخطيط سياسة المصالح والقيم الأمريكية، وحسب الكثير من الباحثين، تبدو الحاجة إلى التخطيط أكبر من أي وقت مضى نتيجة تزايد التحديات للسياسة الخارجية الأمريكية المعقدة والمتداخلة، والتي يبدو أنها تتطلب التركيز أكثر على التخطيط الاستراتيجي[27].

3. الخطوط العريضة للخطة الأمريكية لإعادة إعمار ليبيا

نعمد تحت هذا العنوان إلى توصيف الخطة الأمريكية، وإبراز خلفياتها ومحدّدات الدور الأمريكي المعلنة، مع عرض الأفكار والنماذج المقترحة لإعادة الإعمار.

1.3. توصيف عام للخطة

الخطة طرحها معهد بروكينجز (brookingez) في عام 2019 وهو أحد مراكز الفكر الأمريكية التي تدعم وتطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، والمقرب من دوائر صنع القرار، وكان له دور في وضع خطة مارشال لإعادة إعمار وبناء أوروبا، ويمكن وصف الخطة وصفا أفقيا كدراسة حررت في 25 صفحة، من طرف 16 باحثا وخبيرا ينتمون لمعهد بروكينجز، من بينهم رئيس المعهد الثامن جون آر ألين(Jhone)، واشتملت الخطة على مقدمة، وملخص تنفيذي، ومحورين أساسيين، تضمن المحور الأول خلفيات وسياق الخطة، والمحور الثاني تضمن شرحا واسعا لنموذج بناء ليبيا من خلال ثلاث عناصر أساسية وهي النماذج المقترحة في المجال السياسي، والاقتصادي، والأمني، بالإضافة إلى خاتمة، وملحق.

والخطة عبارة عن تخطيط استراتيجي لدور أمريكي متجدد ومُفترض لإعادة إعمار وبناء ليبيا، وهي جزء من الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ولحلفائها، إذ تندرج ضمن مخرجات نسق غربي

أطلسي، وضمن منطق الهندسة السياسية الأمريكية للعراق وأفغانستان، وهذا حسب بعض التصريحات الرسمية للإدارة الأمريكية، وأيضا حسب مؤشرات واقعية كما سنرى فيما بعد، والتي تتيح لنا القول بأن الخطة مطروحة فعلا على الأجندة الأمريكية للتدخل في ليبيا، وتأتي أيضا في سياق دعم عمل بعثة الأمم المتحدة.

وتقترح الخطة نموذج لإعادة إعمار ليبيا من الأسفل إلى الأعلى، بدلا من نهج "من الأعلى إلى الأسفل"، الذي تعثر عدة مرات، وذلك بالتركيز على المدن والبلديات (الجماعات المحلية) حيث يتم تركيز الأنشطة السياسية والاقتصادية والأمنية على المدن المختارة (من 12 إلى 15 مدينة) ووضع معايير لكيفية تأهيلها بتخصيص حصتها العادلة من عائدات النفط، ومن المساعدات الدولية، تحت رقابة مجلس مؤلف من تكنوقراط وخبراء أجانب وليبيين، كما تؤكد الخطة في الوقت نفسه، على اهمية بقاء الجهود مستمرة على المستوى الوطني، والتطلع لانتخابات وطنية لليبيا على المدى البعيد، أي عدم التعجيل بالانتخابات على المستوى الوطني، وسيتم إنشاء المؤسسات الوطنية مستقبلا،انطلاقا من تلك المدن التي تم تأهيلها، في حين تعطي الخطة أولوية بالغةلمكافحة الإرهاب في عمليةإعادة بناء وإعمار ليبيا،وذلك بالاعتماد على مساعدة الجهات الفاعلة المحلية.[28]

وفي ذات السياق، تجدر الإشارة إلى ما تشير إليه الادبيات المهتمة بإعادة بناء وإعمار ليبيا، ان نموذج إعادة بناء وإعمار ليبيا، سيكون محاكاة لنموذج إعادة بناء العراق وأفغانستان، هذا الاخير الذي تؤكد الولايات المتحدة الامريكية أنه مستوحى من نموذج إعادة بناء وإعمار ألمانيا واليابان عقب الحرب العالمية الثانية، رغم ان النتائج ليست نفسها، فعملية إعادة بناء اليابان وألمانيا أدت إلى بناء دول ديمقراطية وقوى اقتصادية، وبالرغم من التواجد العسكري الأمريكي، فإن هذا الامر لم يطرح أبدا على المستوى الرسمي على انه احتلالا، لكن عملية إعادة البناء في العراق وأفغانستان أدت إلى قيام أنظمة قادت مجتمعاتها إلى مزيدا من الانقسام والعنف، فضلا عن انتشار الفساد، وانعدام التنمية، أما التواجد العسكري الأمريكي فيهما فهو احتلالا من خلال ممارساته،ولذلك فإن كل من كوبر وفارغاس(Cooper and Vargas) يؤكدان على ان نموذج إعادة بناء العراق وأفغانستان ليس إلا أداة للسياسة الخارجية الامريكية، لتحقيق أهدافهاالاقتصادية والأمنية، وإن محاولة اسقاط نفس النموذج على ليبيا يقع ضمن هذا المسعى.[29]

2.3. خلفيات طرح الخطة من منظور أمريكي:تقتضي الخطة الأمريكية لإعادة إعمار ليبيا مشاركة دبلوماسية نشطة للولايات المتحدة الأمريكية، بدلا من سياسة فك الارتباط مع ليبيا التي اعتمدتها منذ 2012، انطلاقا من خلفيات مرتبطة بسياقات تطور الأزمة الليبية، وذلك من خلال:

أ– أهمية استقرار ليبيا للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية : ان عدم استقرار ليبيا يعني مشاكل لدول مجاورة حليفة من جهة، وفرصا لدول منافسة من جهة أخرى وذلك لعدة أسباب:

.كانت ليبيا مصدرا رئيسيا للمقاتلين الأجانب في الحرب في سوريا.

. تعتبر أكبر منصة إطلاق للهجرة نحو أوروبا عبر البحر المتوسط والتجارة بالبشر في الآونة الأخيرة

. يمكن أن تكون قاعدة إطلاق للإرهاب لضرب الغرب.

كما ان ليبيا تتيح فرصا لتدخل أطرافا دولية ولعبها أدوارا غير مفيدة مثل مصر والإمارات العربية وتركيا وإيطاليا وفرنسا، ولاختلاف وجهات النظر بينها،والأهم من ذلك أنها يمكن ان توفر فرصا أكبر لروسيا لمزيد من النفوذ الإقليمي بما في ذلك الوصول إلى موانئ البحر الأبيضالمتوسط الحيوي استراتيجيا.

ب–تأزم الوضع في ليبيا: تشير الخطة إلى دور الناتو في الإطاحة بالقذافي وإلى تجاهل الحلف للمنافسة بين مختلف الجماعات القبلية والميليشيات، وإلى خطئه في إبداء ثقة مفرطة تجاه الليبيين بقدرتهم على إعادة البناء بمفردهم، مما تسبب في تسارع الأحداث في ليبيا على النحو التالي:

ـ تنافس أطراف الأزمة الليبية وانقسام حاد بين الشرق والغرب.

ـ سيطرة الميليشيات والتنافس على الثروة الليبية.

ـ انتشار عناصر الدولة الإسلامية والقاعدة في السنوات الأخيرة.

ـ فشل محاولات تشكيل جيش وطني عام 2013 وظهور الجنرال خليفة حفتر.

ـ تشكيل حكومة الوفاق الوطني، من خلال توسط الأمم المتحدة في اواخر 2015 في طرابلس وفشلها في الحصول على الشرعية.

ـ تركيز المجتمع الدولي على العملية السياسية على حساب قضايا أخرى.

ـ مجيء البعثة الأممية بقيادة غسان سلامة كممثل خاص للأمين العام لمنظمة الامم المتحدة، ونائبته الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني ويليامز ومحاولتهما تعزيز المصالحة الوطنية وابتكار صيغة حكم جديدة، حيث تؤكد الخطة الأمريكية على أهمية هذه الخطوة بقيادة الثنائي المذكور، وتشير إلى تعقيد الوضع في ليبيا

لدرجة لا يمكن إدارتها من قبل حكومة مركزية قوية، ولذلك تكون الاستراتيجية الجديدة "من القاعدة الشعبية إلى الأعلى" هي الأفضل حسب الخطة الأمريكية.[30]

3.3. النماذج المقترحة لإعادة الإعمار: تقترح الخطة ثلاث نماذج للمدينة، في المجال السياسي والاقتصادي والأمني، هي كما سيأتي في الجداول التالية:

الجدول رقم 01: المقترحات السياسية لإعادة إعمار ليبيا

المجال	الاقتراحات والتوصيات	النتائج المنتظر تحقيقها
النموذج السياسي للمدينة	ـ التحضير لمؤتمر وطني كبير ـ إقامة انتخابات محلية . اعتماد نظام التجمع الحزبي بدلا من انتخابات الاقتراع الكلاسيكية وإضافة مسؤولين جدد إلى البرلمان مع الأعضاء الحاليين ـ التنازل على قدر كبير من الحكم الذاتي للبلديات بما يقلل الأهمية السياسية للحكومة الوطنية . تمكين البلديات من السيطرة على معظم القوانين وإنفاذ القانون والسيطرة على الموارد والميزانيات والخدمات المحلية وهياكل الحكم المحلي . إرساء قواعد الحوكمة والشرعية السياسية . إرساء وسائل المساءلة والملكية المحلية والشرعية في بعض المدن . إعطاء دور للمرأة . الدبلوماسية والمساعدة الأمريكية ستكون على المستوى المحلي . تأجيل تعديل الدستور والتأسيس لانتخابات على الصعيد الوطني . بناء المؤسسات الوطنية يكون انطلاقا من المستوى المحلي.	ـ تمكين البلديات من تحقيق استقلالية في الحكم، من خلال تدخلها في كثير من الحالات لملء الفراغ، وهذا يؤدي إلى تهميش دور الحكومة الوطنية ـ الاقتناع بتأجيل إجراء انتخابات وطنية، وعدم الاستعجال للاستفتاء على الدستور توجه المجتمع الدولي للتعامل وفق نهج المدينة أولا، أي التعامل على المستوى المحلي ـ تحقيق الشكل الفيدرالي للدولة الليبية.

المصدر: بتصرف الباحث عن– John R.Allen, Bruce Jones and others, Empowered Decentralization: Acity Based strategy for Rebuilding libya, foreign policy at Brookings,retrieved from https://bit.ly/4euOKpy11,february 2019: p.11-12

نفهم مما ورد في الجدول حول النموذج السياسي للمدينة لإعادة إعمار وبناء ليبيا، انه سيتم العمل على بناء اهم المدن الليبية وتقويتها، من خلال منحها حيز كبير من الاستقلال الذاتي، وبعد ان تكتسب

هذه المدن سلطة حكم قوي، يمكن ان تفوض جزء من هذه السلطة لحساب حكومة مركزية، عن طريق إجراء انتخابات وطنية، وبهذا نكون امام شكل دولة فيدرالية.

وتستند الخطة الأمريكية في وضعها لهذا النموذج على فشل محاولات إجراء انتخابات وطنية وتأسيس حكومة وطنية، والتي رغم أهميتها إلا أنها لا تعادل إرساء الديمقراطية في ليبيا؛ إذ يمكن أن تؤدي إلى تقوية نفوذ الجهات الفاعلة في ليبيابدلا من إرساء الحوكمة وترسيخ الشرعية السياسية، ولهذا لابد أن تكون بداية الاعمار والبناء لليبيا، انطلاقامن الانتخابات المحلية، وتقوية هياكل الحكم المحلي.وتقوم هذه الرؤية السياسية انطلاقا من أن عالم اليوم هو عالم الاعتماد المتبادل المعقد، حيث لم تعدّ تعاملات الدول القومية تتم عبر الحكومات الوطنية فقط؛ بل أصبحت الروابط المباشرة بين المدن والشركات والمنظمات الأخرى تعبر الحدود وتتجاوز الحكومات المركزية[31].

الجدول رقم 02: المقترحات الاقتصادية لإعادة إعمار ليبيا

المجال	الاقتراحات والتوصيات	النتائج المنتظر تحقيقها
النموذج الاقتصادي للمدينة	. استمرار الإصلاحات الهيكلية الأساسية . استمرار الإصلاحات المتعلقة بخفض الدعم والإعانات المقدمة للمستهلكين خاصة على المنتجات البترولية . إصلاح أسعار الصرف المصطنعة والقضاء على سوق الصرف الموازي . تشجيع خفض قيمة العملة الوطنية الليبية . توزيع الموارد بشفافية على المدن والبلديات . تخصيص موارد مالية للميليشيات . إنشاء مجلس رقابة مكون من تكنوقراط وخبراء أجانب لتقييم امتثال الميليشيات وهياكل الحكم المحلي، لمعايير وشروطتوفير الأمن . إنشاء صندوق مساعدة دولي متواضع ومتجدد . توجيه دعم دولي لإصلاح نظام التعليم، وللاهتمام بقطاع الكهرباء	. إصلاح الاقتصاد الليبي واستئناف انتاج النفط . قطع الطريق أمام الميليشيات وتقليل قدرتهاعلى الاستفادة من السوق السوداء. من خلال تخصيص حصة من الموارد المالية للميليشيات لتشجيعها على ممارسة أدوار فعالة لتوفير الامن .انتشار اللامركزية، ما يسمح بتمكين البلديات من إدارة أنظمة التعليم المحلية والبنية التحتية، والتخطيط لأجندة تنمية محلية أوسع وإعادة الإعمار للبلاد بشكل عام

المصدر:بتصرف الباحث عن

John R.Allen, Bruce Jones and others, Empowered Decentralization : Acity- Based strategy for Rebuilding libya, foreign policy at Brookings,retrieved from : : https://bit.ly/4euOKpy11,february 2019 p.12_14

يتضح من خلال الجدول ان النموذج الاقتصادي للمدينة يكون من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: ينصب الاهتمام فيه على الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، حيث تركز هذه الإصلاحات على خفض الدعم والإعانات، وخاصة على المنتجات البترولية، وأيضا إصلاح أسعار الصرف.

الإتجاه الثاني: يكون بالاهتمام بتوزيع وتقسيم الإيرادات المالية بشفافية، على المدن والهياكل المحلية بما في ذلك الميليشيات، ويتم تكليف مجلس إشراف دولي بمهمة توزيع الإيرادات المالية، وذلك لتجنب أي خلافات بين المجموعات المختلفة.[32]

إن الرؤية التي تركز عليها الخطة الأمريكيةهي في المقام الأول تمكين البلديات، لأن الواقع أثبت قدرتها في كثير من الحالات على ملء الفراغ الذي كانت عليه ليبيا، وتشير إلى أن العديد من الهياكل المحلية بدأت بالفعل في تلقي المساعدات الغربية المباشرة، وحتى المانحون مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعض المانحين الأوروبيين تصرفوا بموجب نهج المدينة أولاالذي توصي به الخطة. ولقد كان عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعلا مع أصحاب المصلحة على مستوى البلدياتفي ليبيا، وشمل حتى ممثلين من المجتمع المدني[33].

الجدول رقم03: المقترحات الأمنية لإعادة إعمار ليبيا

المجال	الاقتراحات والتوصويات	النتائج المنتظر تحقيقها
النموذج الأمني للمدينة	. تأجيل نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة دمجها. . استخدام الميليشيات في توفير الأمن مقابل إيرادات مالية، ووفقا لسلوكها يتم دمجها في تحالفات إقليمية أو وطنية. . البدء ببناء مؤسسات أمن وطنية مثل خفر السواحل، حرس الحدود، قوة نخبوية لحراسة الأجزاء الرئيسية من العاصمة والمؤسسات الرئيسية وقطاع النفط والغاز. . وضع ميثاق يتضمن معايير أساسية في استخدام القوة واحترام حقوق الإنسان، وامتثال الميليشيات لهذا الميثاق.	. وقف إطلاق النار . إخراج القوات الأجنبية والجنود المرتزقة من ليبيا تثبيت وترسيخ دور الميليشيات الليبية في توفير الأمن على مستوى المدن. . إقامة قواعد عسكرية أمريكية

	. تقديم المساعدة والتدريب والأسلحة الخفيفة من طرف الولايات المتحدةالأمريكية. ـ تدخل القوات الامريكية لمكافحة الإرهاب . الطلب من مجلس الأمن بتفويض قوة خارجية. . إعطاء دور للجنرال خليفة حفتر.	

المصدر: بتصرف الباحث عن: John R.Allen, Bruce Jones and other, Empowered decentralization : Acity-Bazed strategy for rebuilding libya , foreign policy at brookings, retrieved from : https://bit.ly/4euOKpy11,february 2019, p.15-17

:

من خلال مقترحات النموذج الامنيفي الجدوليتضح لنا جليا نية الإبقاء على الميليشيات، والأكثر من ذلك إعطاءها دورا في استتباب الامن المحلي، والإبقاء على احتكار الميليشيات لممارسة القوة المشروعة حيث سيتم العمل على إعادة تموضعها في المدن الليبية، كما نلمس محاولة إضفاء أهمية على دورها هذا من خلالإقرار حق هذه الميليشيات في الإيرادات الوطنية، وضرورة حصولها على مقابل مالي، ولان عملية نزع السلاح والتسريح، وإعادة ادماج الميليشيات في مؤسسة جيش وطني، تبدو صعبة في ظل تعقيدات الوضع الليبي، سيقتصر الامر على تأسيس قوات امنية صغيرة ومحترفة، كخفر السواحل، وقوات خاصة بالمناطق الرئيسية في العاصمة، وأخرى خاصة بحقول ومؤسسات النفط والغاز.[34]

و يصح القول في السياق نفسه، أن عملية نزع السلاح والتسريح والدمج تعد من أصعب المهام التي تواجه نظام مابعد الحرب، ولنا في ذلك تجارب عربية، على غرار ما كان في الجزائر، وهي الدولة الجارة لليبيا وتشترك معها في العديد من الخصائص الثقافية والاجتماعية، فبعد الازمة الأمنية التي عاشتها الجزائرفي تسعينات القرن الماضي، كان اكبر تحدي في برنامج المصالحة الوطنية،هو نزع السلاح والإدماج، حيث تم إعادة دمجمقاتلي الجماعات المسلحة،في الحياة الاجتماعية،ونزع سلاح قوات الدفاع الذاتي (الموالية للحكومة)،والتي أُستحدثت أثناء الأزمة، وإن كان النجاح في ذلك يُعزى إلى ان القوات الموالية للحكومة كانت تحت الرقابة المطلقة للمؤسسة الأمنية ووزارة الداخلية،فإن الأمر في ليبيا يختلف،حيث أن المشكلة فيها هي بنيوية ومتجذرة في طبيعة مؤسسات الدولة الليبية منذ تأسيسها،ضف إلى ذلك أن معظم الميليشيات لها امتدادات خارجية، وانتماءات قبلية، وهو مايزيد من صعوبة الأمر.[35]

وفي الواقع، ورغم الصعوبات المعترف بها، نجد ان النموذج الأمني للمدينة المقترح، لا يتوافق مع مفهوم إعادةإصلاح القطاع الأمني في دول ما بعد الصراع، رغم انه لايوجد اتفاق حول مفهوم محدد لعملية إصلاح القطاع الأمني، لكن ماهو متفق عليه ان عملية التسريح ونزع السلاح وعملية الإدماج تعدان جزءامن عملية إصلاح القطاع

الأمني في دول ما بعد الصراع، بل يجري تنفيذهما عبر مسار متوازي، ومن خلال ثلاث حلقات تربط بين العمليتين وفقا للمعايير المعتمدة من طرف الأمم المتحدة، والتي تتمثل في:

ـ التخطيط المشترك بين فواعل إصلاح القطاع الأمني وفواعل نزع السلاح والتسريح والإدماج.

ـ ان تتم عملية نزع السلاح في إطار سياسات الامن القومي.

ـ أن تكون عملية الإدماج مرتبطة بإصلاح القطاع الأمني،[36] ولهذا لايمكن ان يكون القصد من الإبقاء على الميليشيات وفقا للنموذج المقترح في الخطةالأمريكية،جزءا من إصلاح القطاع الأمني في ليبيا بعد الصراع.

بناء على ما تقدم ومن أجل دور أمريكي فعال وجدي ترى الخطة أن على الإدارة الأمريكية تبني مقاربتين في تنفيذها، هما:

– مقاربة من الخارج إلى الداخل: تسعى الى عدم تضارب أدوار الجهات الخارجية والمتورطة في الحرب بالوكالة داخل ليبيا، وعدم استبعاد أيّ دور للجهات الفاعلة الخارجية؛ كالاتحاد الأوروبي.

– مقاربة من الداخل إلى الخارج: تسعى الى تمكين الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (غسان سلامة) آنذاك ثم نائبته (ستيفاني ويليامز) من فرص النجاح في مهماتهما الأممية.

هذا وتدعو الخطة، الولايات الأمريكية إلى ضرورة تأسيس وجود رسمي لها، ومستمر في ليبيا لاستكمال أنشطة مكافحة الإرهاب"، التي قامت بها في السنوات الأخيرة، في إشارة لإقامة قواعد عسكرية، مما يتطلب إنشاء سفارة على نحو المنشأة في لبنان أو الصومال (سفارة محمية عسكريا)[37].

4 ـ خلفيات الخطة الأمريكية في ضوء تطورات الأزمة الليبية

نعرض في هذا المحور للتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية للأزمة الليبية ونقدم قراءة في خلفيات وأبعادالخطة الأمريكية في ضوء هذه التطورات الأخيرة الحاصلة برعاية البعثة الأممية.

1.4. وسائط وآليات المفاوضات الليبية: منذ الإطاحة بالرئيس الليبي معمر القذافي في 2011 إثر التدخل العسكري للناتو وفقا لمبدأ "مسؤولية الحماية"، انزلقت الأحداث في ليبيا نحو حرب عنيفة، وانقسم المشهد الليبي بين شرق وغرب على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفشلت كل محاولات التسوية التي قامت بها جهات ووسائط متعددة سواء دول الجوار، أو الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، لتأتي بعد ذلك محاولة الأمم المتحدة ممثلة في:

ـ المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة " غسان سلامة" لمدة 20 شهرا من 2018 إلى 2019، وكان العزم على عقد مؤتمر مصالحة وطنية يضم كل الأطراف والفاعلين الليبيين، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل وانتهت محاولات التسوية الشاملة إثر هجوم الجنرال "خليفة حفتر" زعيم الجيش الوطني الليبي على طرابلس قبل انعقاد المؤتمر.

ـ لتأتي بعد ذلك مبادرة المستشارة الألمانية "انجيلينا ميركل" بعقد مؤتمر برلين في جانفي 2020 الذي خرج بتوصيات وآليات لحل الأزمة الليبية، اعتبرت مرجعية لكل محاولات التسوية فيما بعد.

ـ استأنفت الأمم المتحدة محاولاتها للتسوية حتى بعد استقالة غسان سلامة، لتتولى الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز" رئاسة البعثة الأممية بالإنابة، لتتسارع الأحداث نحو تسوية سياسية شاملة، إذ وضعت خارطة طريق تتضمن ثلاثة مسارات متوازية: سياسي واقتصادي وعسكري[38]، وهو ما تقع ضمنه التطورات الأخيرة في ليبيا التي سنركز عليها

2.4. مخرجات مسارات التفاوض: كما ذكرنا آنفا أن هذه المخرجات تقع ضمن جهود المبعوثة الأممية بالإنابة "ستيفاني ويليامز"، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: أهم التطورات الأخيرة للمفاوضات الليبية

المسارات	المحطات الرئيسية للتفاوض	المخرجات والتوصيات
المسار الأمني والعسكري	اجتماع جنيف: 23 اكتوبر2020	. وقف إطلاق النار . توحيد الجيش . إخراج المرتزقة الأجانب وتفكيك الميليشيات . عقد مصالحة وطنية
المسار السياسي	اجتماع تونس: من 9 الى 15 نوفمبر 2021 اجتماع جنيف: 5 فيفري 2021	. تشكيل مجلس رئاسي . تشكيل حكومة وحدة وطنية . تعديل الدستور . إجراء انتخابات وطنية في 2021/12/24
المسار الاقتصادي	اجتماع جنبف: 15 ديسمبر 2020	. استئناف إنتاج النفط . توحيد الميزانية، توحيد سعر الصرف . استرجاع المؤسسات السيادية (البنك المركزي، وهيئة الاستثمار الليبية)

المصدر: بتصرف الباحث عن: موقع البعثة الأممية في ليبيا: unsmil.unmissions.org

تُحسن الإشارة الى أنه تم عقد اجتماعات أخرى غير مذكورة في الجدول لم نر داع للحديث عنها لأنه ما يهمنا هو المخرجات النهائية للاجتماعات الرئيسية واستحقاقاتها، ونستطيع القول ان المفاوضات الليبية، تحت

رعاية البعثة الأممية نجحت في الكثير من الأمور، التي كانت تبدو عصية من قبل ،كما هو موضح في الجدول رقم 4 ، ويمكن ان نحدد هذه الأمور في:

أ–وقف إطلاق النار: من خلال آلية المسار الأمني والعسكري التي تتمثل في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والتي انبثقت عن مؤتمر برلين (جانفي 2020)، وقام مجلس الأمن بتبنيها، وكان وقف إطلاق النار للحيلولة دون التصعيد المسلح، والحد من التدخلات الخارجية ووقف تدفق المرتزقة الأجانب، وتمهيدا للانطلاق نحو تسوية سياسية شاملة[39].

لكن تجدر الإشارة، إلى أن هناك عدم التزام تام بوقف إطلاق النار، وبحظر التسليح الذي تفرضه الأمم المتحدة، وهذا حسب ما أشارت إليه "ستيفاني ويليامز" في إحاطتها لمجلس الأمن، حين أعربت عن قلقها إزاء استمرار إقامة التحصينات والمواقع الدفاعية في سرت، واستمرار أعمال الشحن ووصول رحلات جوية للقواعد العسكرية في غرب ليبيا وجنوبها، فضلا عن استمرار وجود المرتزقة الأجانب بما يرسخ الانقسام في ليبيا[40]

كما يقتضي وقف إطلاق النار مصالحة وطنية شاملة، وقد أعلن الرئيس خالد المنفي في 5 أفريل عن إنشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية للتصدي للانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، والتركيز على المصالحة الوطنية المجتمعية والمحلية والمشاركة الهادفة.[41]

ب– تشكيل مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية: إن المفاوضات الليبية ومن خلال ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي عقد بتونس ثم في جنيف، والذي جمع 75 شخصية ليبية، نجحت في رأب الصدع الذي عرفته ليبيا بالانقسام بين غرب وشرق، حيث تم تأسيس مجلس رئاسي من 3 أعضاء برئاسة خالد المنفي، ورئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة في 05 فيفري 2021 ، وأسندت لرئيس الوزراء مهمة اختيار أعضاء حكومته، التي تشكلت من 35 عضوا، يمثلون مختلف المناطق والدوائر الليبية، لتشرف هذه الحكومة على المرحلة الانتقالية وضمان سلامة عملية الانتقال السياسي في ليبيا، إلى حين موعد الانتخابات الوطنية المزعم إجراؤها في 24 ديسمبر 2021.[42]

وبالرغم من تمكن الحكومة من كسب ثقة مجلس النواب في 15 مارس 2021،[43]إلا ان الكثير من الشك يكتنف معايير اختيار القيادة الجديدة، إذ يبدو ان عملية الاختيار خضعت لتوازنات جغرافية، وسياسية، حسب الجماعات والمناطق والقبائل المؤثرة في المشهد الليبي، بالإضافة إلى توازنات أخرى، مرتبطة بنفوذ قوى أخرى مؤثرة، ويبدو ان أهمها الدور الأمريكي المستجد لدعم جهود البعثة الأممية.[44]

كما تزامن هذا مع اجراء انتخابات على الصعيد المحلي، حيث ان اللجنة المركزية لانتخابات مجالس البلدية وبتفويض من وزارة الحكم المحلي، نظمت نحو 70 عملية انتخابية متعلقة بالمجالس البلدية،

بما في ذلك المنطقة الشرقية[45]فيما تزال عملية الاستفتاء على الدستور متعثرة لحد كتابة هذه الورقة، وستبقى عقبة أمام العملية الانتخابية.

ج– استئناف إنتاج النفط وإصلاحات اقتصادية مهمة: كما هو موضح في الجدول رقم 4،فعلى إثر اتفاق وقف إطلاق النار، تم استئناف إنتاج النفط الذي توقف في عام 2020، وفي هذا السياق جاء اجتماع جنيف في 14. 15 ديسمبر 2020، ضمن المسار الاقتصادي للمفاوضات الليبية، ويضم ممثلي المؤسسات المالية الليبية الرئيسية، لوضع ترتيبات اقتصادية أكثر ديمومة وإنصافا، لتلبية احتياجات الشعب.[46] وكانت مخرجات اجتماع جنيف تهدف الى محاولة اعتماد البعثة وفريق التفاوض للحد الأدنى من السياسات والإجراءات، التي يمكن تطبيقها حتى في أسوأ السيناريوهات وهو استمرار الانقسام السياسي، من ذلك نجاحها في إعادة تفعيل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بعد انقسامه بين شرق وغرب، وأيضا نجحت في توحيد الميزانية لمدة شهرين، وتوحيد سعر صرف العملة الوطنية، فضلا عن الشروع في المراجعة المالية لكل من مصرف ليبيا، وهيئة الاستثمار الليبية.[47]

هذا وتبقى أمام مسار التفاوض الاقتصادي بين الفواعل الوطنية برعاية الأمم المتحدة عدة عوائق، نتيجة للخسائر التي لحقت بالاقتصاد الليبي على إثر الحصار الذي فرضته المليشيات ودام 9 اشهر بداية من جانفي 2020 والذي أدى إلى انخفاض إنتاج النفط الخام في ليبيا إلى أقل من سدس مستوياته في 2019، إذ اعتبر أسوأ أداء للاقتصاد الليبي وتسبب في خسارة 11 مليار دولار في مبيعات النفط. وقدر الانكماش في الاقتصاد الليبي في 2020 بنحو 31 في المائة،[48] كما يعاني الاقتصاد الليبي من سيطرة شبكات الفساد الناشطة في تهريب البشر والأسلحة والوقود. وبحسب بعض المنظمات الدولية، فإن هذه الشبكات حققت أرباحا من الاتجار بالبشر سنة 2019 قدرت بأكثر من مليار و500 يورو، ومن تهريب الوقود بنحو مليارين (2) يورو.[49]

وفي سياق متصل، وبما أن مسارات التفاوض هي مسارات متزامنة لعملية تسوية شاملة، فإن نجاح أي مسار منها مرتبط بنجاح المسارات الأخرى، وهذا ما تدركه جيدا القوى الدولية، بحيث قامت بالاجتماع مرة أخرى في مؤتمر برلين الثاني في جوان 2021 بهدف تعزيز وتقييم مخرجات مسارات التفاوض، وبحث العملية الانتقالية الليبية منذ برلين1. وقد تم التطرق الى نجاح حكومة الوحدة الوطنية في توزيع المناصب السيادية، وهو المشكل الذي كان محل خلاف بين الأطراف الليبية قبل ذلك، كما تم استعراض التحديات التي تواجه مسارات التفاوض من ذلك صعوبة الاتفاق على قاعدة دستورية

قانونية للانتخابات، وعرقلة الجنرال خليفة حفتر فتح الطريق بين مصراته وسرت، كما اعتبر ملف سحب القوات الأجنبية أساسي في المؤتمر، لكن دون الخوض في آليات السحب وهو ما شكل خيبة أمل.[50]

3.4. قراءة فيما وراء الخطة الأمريكية في ضوء التطورات الراهنة

حتى نتمكن من استجلاء الأهداف الخفية للخطة الأمريكية، وجب علينا أولا، ان نحدد مؤشرات تجدد وتزايد الدور الأمريكي في التطورات الأخيرة في ليبيا إذ هناك من ارجع بداية تجدد الدور الأمريكي منذ تعيين الأمين العام للأمم المتحدةذ "ستيفاني ويليامز" وهي القائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا، نائبة للمبعوث الأممي غسان سلامة، كما كان تدخل أمريكا في أزمة النفط عام 2018 سببا في تراجع "خليفة حفتر" عن سيطرته على المنشآت النفطية[51]، لكن يبدو ان دخول الولايات المتحدة على خط تسوية الأزمة الليبية يتضح لنا أكثر من خلال:

. دعوة رئيس البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة بالبدء في سحب القوات المسلحة الموالية لتركيا وروسيا من ليبيا، ما يشير إلى قلق أمريكا من تداعيات الأزمة الليبية على مصالحها في المنطقة، ودعم الإدارة الجديدة لأجندة التسوية الأممية بقيادة ستيفاني ويليامز، وهو الأمر الذي أدى إلى نجاحها في الضغط على الأطراف الليبية والجلوس على طاولة المفاوضات.[52]

. الرحلات المكوكية للسفير الأمريكي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند (Richard Norland) الذي زار10عواصم(موسكو، القاهرة، انقرة، أبو ظبي، باريس، روما ،برلين، تونس، الجزائر، طرابلس) بالاضافة الى مدينة بنغازي، في مدة 16 يوم كما اجتمع مرات عديدة، مع الشخصيات السياسية الليبية الفاعلة في الأزمة الليبية.

ـ طرح قانون تعزيز استقرار ليبيا: هذا القانون جاء لتعزيز استراتيجية الولايات المتحدة في ليبيا ولدعم عمل بعثة الأمم المتحدة، وقد طرح هذا القانون أربعة أعضاء في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عن الحزبين، وتمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب في نوفمبر2020 والذي يقضي بمواجهة النفوذ الروسي في ليبيا، وفرض عقوبات على من قاموا بجرائم حرب أو جرائم مالية، وساهموا بالتدخلات الإقليمية، وتبديد ثروات ليبيا، وعدم احترام حظر الأسلحة إلى ليبيا.[53]

أ–قراءة فيما وراء الخطة الأمريكية على ضوء التطورات السياسية:

منذ تدخل الناتو في دولة ليبيا 2011 والإطاحة بالرئيس معمر القذافي، تم طرح العديد من مشاريع التقسيم سواء من الداخل أو من قبل أطراف خارجية، وتضمنت جميعها شكل الدولة الفيدرالية، لكنها لاقت رفضا واسعا مما أعاق تطبيقها بطريقة مباشرة، لذلك يبدو أن الخطة الأمريكية لإعادة إعمار

وبناء ليبيا، إنما تأتيفي هذا السياق، من حيث اعتمادها آليات لإعادة الإعمار والبناء تُخضع لها ما أفضى إليه الواقع في ليبيا، وذلك من خلال:

ـ آلية اللامركزية : تقترح الخطة الأمريكية اللامركزية كمخرج للأزمة الليبية، أي إعادة الإعمار من أسفل إلى أعلي، من خلال تمكين البلديات ومنحها استقلالية مالية وإدارية، وإذا كانت اللامركزية من المتطلبات الوظيفية لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي النيوليبرالي نحو إنشاء مشروع سوق عالمية، والذي يقتضي تقليص دور الدولة، وتكييف شكلها بعيدا عن الدولة القومية بما يناسب النظام الاقتصادي العالمي[54]، فالدولة الوطنية من منظور وظيفي ليبرالي انتفت مبررات بقائها، فهي أصبحت صغيرة على المشاكل الكبيرة، وكبيرة على المشاكل الصغيرة، لذلك لابد من استبدال هذا الشكل من الدولة، بشكل آخر يناسب أكثر المشكلات الكبيرة وهو الشكل الفيدرالي، ويكون مستندا على مستوى محلي مناسب للمشكلات الصغيرة.[55] وهكذا فإن تبني اللامركزية في ليبيا توحي لنا بمشروع دولة فيدرالية بطريقة آلية، أي ان الخطة الأمريكية تعمل على إيجادها من خلال مسار آلي يتحقق بفعل ديناميكية واحتياجات الواقع، وهو ما يرشح لأن تكون الحكومة المركزية، حكومة مركزية شكلية وضعيفة.

وإذا كان التوجه نحو الفيدرالية يقتضي وجود تماسك وطني كشرط مسبق لانتقال السلطة حتى لا يؤدي هذا التوجه للانفصال،[56] فإن الفيدرالية في البيئة الليبية المنقسمة، ومع وجود ميليشيات مسلحة بامتداداتها الخارجية ستكون حتما فيدرالية تفكيكية وليست اندماجية.

ـ آلية التعاون اللامركزي: تطرح آلية التعاون اللامركزي كما ذكرنا آنفا على المستوى المحلي للدولة كما تطرح كآلية لإعادة الإعمار في الدول المتضررة من الحروب[57]، لذلك يأتي اعتماد الخطة الأمريكية على البلديات والمدن، حتى تكون كل مبادرة للتعاون أو المساعدة أو الشراكة قد تحققت في إطار التعاون اللامركزي الذي يقوي دور الجماعات المحلية كفاعل دولي، متجاوزة بذلك دور الحكومة المركزية، وهو ما يعمل على إضعاف دور الدولة الوطنية وتقليصه لمصلحة فواعل تحت وطنية في علاقاتها الفوق وطنية.

أما الدعوة في الخطة الأمريكيةإلى الديمقراطية والحوكمة، واحترام حقوق الإنسان، فهي تفهم من خلال البراديغمالتعددي كآليات مساعدة لإضفاء الشرعية على أهدافها، فالبعثة الأممية نفسها، التي كانت تدعو إلى ضرورة

التوجه نحو المسار الديمقراطي عبر انتخابات وطنية، عمدت في الأخير إلى تأخيره، بحجة ان الانتخابات تأتي كنتيجة للاستقرار وليس مقدمة له، وبالرغم من موضوعية هذه الخطوة، تبقى الأمم المتحدة، أداة طيعة في يد القوى الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن تأخير

الانتخابات لغاية الموعد المحدد هو من مخرجات الخطة الأمريكية، وذلك لإيجاد بدائل تخدم مصالح الولايات المتحدةؤتمهد لاحتضان خطتها لإعادة إعمار وبناء ليبيا.[58]

ب- قراءة فيما وراء الخطة الأمريكية على ضوء التطورات الاقتصادية:

تدعو الخطة الأمريكية إلى إصلاحات هيكلية اقتصادية ، وهو ما كان فعلا على أرض الواقع، من خلال المسار الاقتصادي للمفاوضات بحضور البنك الدولي، ومجموعة العمل الاقتصادية المنبثقة عن مؤتمر برلين1[59]، وما نستطيع قوله، أنها إصلاحات هيكلية تخضع لشروط المؤسسات الدولية، التي تطالب بإجراء تعديلات هيكلية لتحديث اقتصاد الدول، ودمجه في الاقتصاد العالمي، فطالما لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسيا في إعادة بناء وهيكلة الدول، لتتناسب مع أشكال الدولة المطلوبة للرأسمالية النيوليبرالية العولمية، سواء من خلال إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، كما فعلت ذلك مع ألمانيا، أو من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية).[60]

كما ان اقتراح "صندوق مساعدة دولي" هو أقرب إلى فرض وصاية دولية على موارد ليبيا وارتهان السيادة الليبية، وذلك للاعتبارات التالية: وُصِف الصندوق بالمتواضع ما يعني أن عملية إعادة الإعمار ستكون بالتركيز أكثر على عائدات الدولة من النفط، تحت إشراف مجلس دولي كما اقترحته الخطة الأمريكية، بهدف مراقبة عملية توزيع الإيرادات المالية على الهياكل المحلية والميليشيات وتقييم مدى أهلية هذه الأخيرة للحصول على نصيبها من الأموال. في حين يعتبر حرص كل من مسار التفاوض الاقتصادي والخطة الأمريكية، على توزيع إيرادات النفط، اختراق للسيادة الليبية، إذ تعد هذه المهمة بحسب قانون الدولة الوطنية من اختصاص المؤسسات السيادية الليبية.[61]

أما بالنسبة لاستئناف إنتاج النفط والجهد الأمريكي المبذول في ذلك، فهو مرتبط بأهمية احتياطي النفط الليبي الذي ارتفع من 48 مليار إلى 74 مليار برميل، لتكون ليبيا في المركز الخامس عالميا، وليرتفع العمر الافتراضي لإنتاج النفط إلى 112 عاما ، كما ارتفع احتياطي الغاز إلى ثلاثة أضعاف حيث بلغ 117 تريليون هذا مع تأكيد المجلس الليبي للنفط والغاز على وجود مناجم يورانيوم بجنوب غرب ليبيا ومناجم ذهب خام في الشرق.[62]

ج- قراءة في الخطة الأمريكية على ضوء التطورات الأمنية والعسكرية:

تعتمد الخطة الأمريكية على الميليشيات في توفير الأمن مقابل حصول هذه الأخيرة على إيرادات مالية، وتعتبر الخطة أن نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج عملية صعبة مرتبطة بتغيرات في موازين

القوى، وهذا ما يعكسه فعلا واقع التطورات الأخيرة، فرغم توصيات اللجنة العسكرية المشتركة على ضرورة توحيد الجيش، إلا انه لم يتم الخوض في آليات ذلك، سواء في الخطة الأمريكية أو في مسار المفاوضات، مما سيقوض مسعى توحيد الجيش، بل الأكثر من ذلك سيعمل على تقوية الميليشيات كقوى عسكرية محلية، على حساب مؤسسة عسكرية وطنية، مما يؤدي إلى إزدواجية عسكرية، ويكرس الانقسام نحو مشروع دولة فيدرالية.[63]

أما مسألة تخصيص إيرادات مالية للميليشيات مقابل التزامها بتوفير امن المواطنين، فإن هذا يعني أن الخطة الامريكية تشتري السلم الاجتماعي وهو ما يحول دون إعادة بناء الدولة، لأن الأمن يصبح مرتبطا بالمال.[64] وحسب نتائج أبحاث قامت بها وحدة "أبحاث الصراع" التابعة لـ "المعهد الهولندي للعلاقات الدولية"،فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية كالميليشيات، تولت فعلا حماية المواطنين والتوسط في النزاعات، لكن ووفقا لاستطلاع قام به المصدر نفسه، فإن الأغلبية الساحقة تشعر بعدم الأمن في البلديات التي تديرها ميليشيات، إذ تعتبرها تهديدا لسلامتها، وعقبة أمام الاستقرار والسلام، إذًا كيف يُعول عليها في توفير الأمن.[65]

وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط بالفعل لتواجد رسمي ومستمر في ليبيا كما جاء في خطتها لإعادة الاعمار ، حيث ان التواجد الأمريكي لن يكون غزو عسكري مباشر، وإنما في شكل قواعد عسكرية تحت مبررات مكافحة الإرهاب وتحت قبعة الأمم المتحدة وبالاعتماد على الميليشيات الليبية، وفي ظل غياب مؤسسة جيش وطني، مع إصرار الولايات المتحدة على خروج القوات الأجنبية، سيتحقق لها موضع قدم لقواتها في شمال إفريقيا.[66]

5- السيناريوهات المحتملة بشأن الخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا

ضمن هذا المحور سنعتمد على رصد أهم المؤشرات الواقعية والعقلانية لإمكانية نجاح الخطة الأمريكية أو فشلها، من خلال عدة مؤشرات سواء كانت خاصة بالواقع الليبي أو خاصة بالخطة الأمريكية، حيث سيكون الرهان على ضعف أو قوة المدركات الأمنية لدى الليبيين في نجاح أو فشل الخطة الأمريكية كما هو موضح في المعادلتين التاليتين:

1 – ضعف المدركات الأمنية = نجاح الخطة الأمريكية لإعادة إعمار ليبيا

2 – قوة المدركات الأمنية = فشل الخطة الأمريكية لإعادة إعمار ليبيا

1.5. السيناريو الأول: نجاح الخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا وتحقيق اللامركزية:

فيما يخص الواقع الليبي، فإن مؤشرات نجاح الخطة الأمريكية وتحقيق اللامركزية نلمسها في القناعة السائدة لدى أغلب الليبيين بضرورة استبدال المركزية، خاصة بعد ظهور التوجهات الفيدرالية وما قابلها من نداءات باللامركزية، وانصبت كل الجهود في هذا الاتجاه في محاولة لإيجاد حل توافقي يرضي كل الأطراف، فكان كل من توزيع المناصب السيادية على مؤسسات الدولة، واختيار أعضاء الحكومة، وفقا للمحاصصة الإقليمية للتأثير في صنع القرار، إلا ان التوجه نحو اللامركزية، نلمسه في الصيغة النهائية للدستور، حيث تم الاتفاق في البداية على ملامح دولة فيدرالية ودولة وحدوية بخصوصيات ليبية، لتنتهي الصيغة النهائية إلى ان دولة ليبيا هيدولة موحدة لا تقبل التجزئة مع لامركزية موسعة، ولإرضاء الفيدراليين تم إنشاء مجلس شيوخ على أساس التقسيم التاريخي لليبيا (برقة، فزان، طرابلس).

لكن ما يثير الشك أكثر بشأن هذه المسألة هو التطرق فقط للمبادئ الأساسية للنظام اللامركزي كالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولا يشير النظام اللامركزي المذكور الى حدود صلاحيات السلطات الوطنية والمحلية، وهنا لنا ان نتساءل عما هي حدود استقلالية البلديات في إطار لامركزية موسعة. إن هذا لغموض في مسألة تحديد شكل الدولة ولامركزية الحكم فيها، وأن الأمر ما هو إلا محاولة من الخطة الأمريكية لتكييف وتطويع للواقع الليبي مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما نعتبره ضعف في المدرك الأمني الليبي وعدم تفطن للأهداف الحقيقية للخطة.[67]

ومن الناحية العملية فإن مؤشرات نجاح الخطة الأمريكية في مجال الحكم المحلي ومسار اللامركزية، تعكسها لنا تحركات الحكومة الحالية نحو تعزيز اللامركزية، من خلال مشاريع التعاون اللامركزي المباشر بين البلديات الليبية ونظيراتها في دولة تونس.[68] كما بحثت لجنة الحكم المحلي النيابية الليبية مع الاتحاد الأوروبي أهمية النظام اللامركزي والتوزيع العادل للثروات في ليبيا من خلال تبادل الخبرات وتجارب الحكم المحلي والتحول للنظام اللامركزي.[69]

أما بالنسبة لمؤشرات نجاح الخطة الأمريكية والمضمنة فيها، فهي تتعلق أساسا بالآليات التي ستعتمدها أمريكا لدعم خطتها لإعادة إعمار ليبيا، وهنا الحديث سيكون عن الدور المسند لدول القرابة والقرب الليبي سواء المغاربية أو الأوروبية في إطار الخطة الأمريكية.

أولا: بالنسبة للدول المغاربية: قد كان لهذه الدول (الجزائر ،تونس ، المغرب)دور بارز في محاولة حل الأزمة الليبية، إذ هناك توافق بين الأطراف حول رفض التدخل الأجنبي، وضرورة خروج القوات الأجنبية، فتونس والمغرب الى جانب تحالفهما الاستراتيجي مع أمريكا، أظهرا كفاءة عالية في احتضان جولات

الحوار الأخيرة بقيادة "ستيفاني وليامز"، أما الجزائر فهناك من المؤشرات ما يدل على أن دورا مهما في الترتيبات الأمنية والعسكرية في ليبيا يُمكن أن تقوم به، خاصة على ضوء الدعم الجزائريالصريح لمخرجات المفاوضات الليبية، ولحكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي.[70]

ولذلك، يُتوقع أن يكون دور الدول المغاربية داعما للخطة الأمريكية، ومضعفا للوحدة الوطنية الليبية، من حيث أن خيار اللامركزية الموسعة سيكون الخيار المفضل لها.غير أن ظهور مطالب بتقسيم ليبيا ورفض المجلس الأعلى للأمازيغ مسودة الدستور، والمطالبة بضرورة ترسيخ التنوع الثقافي في الدستور،والتهديد بتأسيس إقليم رابع في ليبيا خاص بالأمازيغ، سيؤثر حتما في وحدة واستقرار هذه الدول المغاربية على اعتبار أنها تمتلك التركيبة الإثنية نفسها، من حيث بروز مطالب بالانفصال عن الهوية الوطنية فيها، وهكذا يمكن أن يكونما ستؤول اليه ليبيا تأثير الدومينو بالنسبة لباقي الدول المغاربية التي تؤيد الخطة الأمريكية دون التفاتها إلى المقاصد الفعلية والبعيدة فيها المتعلقة بلامركزية الحكم.[71]

كما نستشف أهمية دور الدول المغاربية في دعم الخطة الأمريكية، من خلال الزيارات الأخيرة لقيادات أمريكية لشمال إفريقيا، كانت أولها زيارة مارك أسبر(Mark Esper) وزير الدفاع الأمريكي، ثم زيارة القائد الأعلى للقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم) وآخرها زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي "جوي هود" الذي أكد على ضرورة العمل الجماعي وتهيئة الظروف لانسحاب القوات الأجنبية والتقدم نحو الانتخابات في 24 ديسمبر 2021.

ثانيا: بالنسبة لدور الدول الأوروبية: انطلاقا من إدراك الولايات المتحدة أن أهدافها الاستراتيجية، لن تتحقق إلا بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين، وهوما يتطلب ضرورة تنشيط العلاقات الأطلسية، التي سادها فتور خلال إدارةالرئيس دونالد ترامب، فكان دخول الولايات المتحدة، على خط تسوية الأزمة الليبية، سببا في إحداث تقارب في وجهات النظر بين الدول الأوروبية، خاصة بين فرنسا وإيطاليا، هذا إلى جانب اعتبار الأزمة في ليبيا وتواجد قوات في هذا البلد تدعمها روسيا وتركيا،أكبر تهديد للأمن الأوروبي، لذلك سيكون دور الدول الأوروبية،داعم للخطة الأمريكية من خلال:

ـ تزكية مخرجات المفاوضات الليبية، والاعتماد على بعثة "إريني" الأوروبية وتفعيلها في مراقبة ترتيبات وقف إطلاق النار وتأمين الحدود البحرية والجوية الليبية ومراقبة حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا.[72]

ـ إطلاق مشاريع ومبادرات لدعم الحكم المحلي في ليبيا، من ذلك المشروع البريطاني المسمى "تعزيز" (Taziz) إذ أعلنت بريطانيا من خلال سفارتها على موافقتها على دعم اللامركزية والمساهمة من خلال هذا المشروع في إعداد وحدات تدريبية تتعلق بهيكل الحكم المحلي المتطور في ليبيا وتقديم تكوين (...) حول اللامركزية في ليبيا.[73]
كما قدمت ألمانيا مشروع لدعم البلديات وتحسين خدمات البلديات بالتعاون بين وزارة الحكم المحلي في ليبيا والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.[74]

وفي السياق نفسه وبالنسبة لكل من دول الفضاء المغاربي والفضاء الأوروبي، فإن دعم الخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا يأتي من اجل الحصول على فرص لإعادة إعمار البنية التحتية،وهذا ما يعززه تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحت عنوان "السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم"، إذ تؤكد الدراسة على أهمية التطورات الأخيرة، وان جهود إحلال السلام في ليبيا سيطلق جهود إعادة الإعمار وهو ما سيعود على الدول المجاور بالفائدة،إذ تولد جهود إعادة الاعمار فرص عمل وترفع معدلات البطالة، وستصل المكاسب الاقتصادية في تونس إلى 10 مليار دولار، وفي الجزائر حوالي 30مليار دولار ومصر 100 مليار دولار والسودان 22 مليار دولار و الأمر نفسه ينطبق على الدول الأوروبية حيث ستصل مكاسب إيطاليا الى 13 مليار دولار والمانيا الى 7.5 مليار دولار وفرنسا الى 6 مليار دولار.[75]

وفي ذات السياق، فإن ما يقوي سيناريو تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بخطتها وعدم التراجع عنها هو إعلانها في 24 مارس 2023 عن "الاستراتيجية العشرية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار في ليبيا" استنادا إلى "قانون الهشاشة العالمي" الذي اصدره الكونغرس الأمريكي عام 2019، والذي يُدعم انخراط الولايات المتحدة الامريكية في ليبيا. وهكذا ستكون هذه هي الخطة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا على مدار السنوات المقبلة الى غاية 2033، وباعتمادها الآليات والتوجهات القائمة على المجتمعات المحلية، وإعطاء الأولوية لمدن في الجنوب الليبي، ثم التقدم تدريجيا لمناطق اخرى، لا تكون هذه الاستراتيجية العشرية قد تخلت عن توجهات الخطة الأمريكية، فهي لا تتضمن توجهات جديدة، وإنما تُعبر عن تعميق الانخراط الامريكي الفعلي على أرض الواقع، والدفع بالخطة الأمريكية إلى الأمام، مع قابلية تطويرها بما يتماشى مع تطور الاوضاع[76].

2.5. السيناريو الثاني: فشل الخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا وعدم تطبيق اللامركزية:

من المؤشرات التي تقوي سيناريو فشل الخطة الأمريكية، نذكر دور المؤثرات الخارجية، وهنا نتحدث عن الصين وروسيا كاقتصاديات صاعدة، وقوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، تصدرتا قائمة التحديات للولايات المتحدة في وثيقة الأمن القومي الأمريكية لعام 2021 (إدارة الرئيس جو

بايدن)،[77]حيث سيعمل التنافس الاستراتيجي بين هذه القوى داخل ليبيا على تفطن الليبيين لأهداف الخطة الأمريكية لإعادة إعمار ليبيا مما يقوي مدركات الليبيين الأمنية ومن ثمة رفض مشروع اللامركزية الموسعة كما رُفض مشروع التقسيم والفيدرالية، ليمكن حينئذ التوجه لبناء دولة موحدة وفقا للخصوصيات الليبية.

بالنسبة للصين وحسب استطلاعات البارومتر العربي(شبكة بحثية مستقلة مختصة في البحث الكمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا) أعرب نحو 63 في المائة من الليبيين عن تأييدهم لوجود علاقات اقتصادية أقوى مع الصين،[78]ولهذا يمكنللصين أن تقوم بدور ما في مستقبل ليبيا، فقبل 2011 كانت قيمة الأعمال التجارية الصينية مع ليبيا تبلغ 20 مليار دولار وتضم 75 شركة يعمل بها 36000 عامل صيني، كما ان ليبيا قدمت 3 في المائة من إمدادات النفط الخام إلى مجموعة سبوتنيك الصينية كونها اكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج العربي،وهو مايُمكن الصين من استخدام نفوذها مع دول المنطقة المنخرطة في الأزمة الليبية، والضغط من اجل المشاركة من خلالها في صياغة التسوية لهذه الأزمة.[79]

كما قامت الصين مؤخرا بضم ليبيا لاتفاقية طريق الحرير، مما يعكس اهتمامها بفرص إعادة الإعمار والبناءفي ليبيا، والعودة الى هذا البلد قبل إيجاد أي تسوية تكون الصين خارجها،[80]ومما يساعد الصين على فرض نفسها في ليبيا كبديل لأوروبا وأمريكا هو نموذج التعاون والشراكة الذي تقترحه والذي يقوم على تعزيز التنمية الاقتصادية لدى الشركاء دون مشروطيات سياسية.[81]

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بنغازي"وليد مؤمن الفارسي" ان الصين وفي إطار سعيها لتوسيع نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط يمكن ان تقوم بدورأكبر في حل النزاع في ليبيا إلى جانب قدرتها على التأثير دبلوماسيا واقتصاديا، وهو ما تركزت عليه مشاركة الصين في ليبيا منذ سقوط القذافي، حيث أظهرت الصين وعيا كبيرا بالواقع المحلي وأعادت تكييف نهجها بما يتماشى مع الظروف المتغيرة.[82]

أما روسيا، ففي الوقت الذي تؤكد فيه الخطة الأمريكية، على ضرورة محاصرة النفوذ الروسي في ليبيا ثم في العمق الإفريقي، فإن دورها في إفشال الخطة الأمريكية لإعادة إعمار وبناء ليبيا يأتي من خلال قوات فاغنر(شركة امنية عسكرية خاصة)، ولدورها أبعاد مختلفة منها الرغبة في التأثير في ليبيا التي تعد فاعلا مهما في سوق الطاقة ودعم التواجد الروسي في البحر المتوسط، ولذلك فهي تعتبر أي تسوية في ليبيا من دونها هي ضدها،إذ تطمح لأخذ نصيبها في إعادة الإعمار خاصة في مجال الطاقة والتدريب والتسليح.[83]ومما يساهم في تعقيد الأمرالمتعلق بتنفيذ الخطة الامريكية،هو حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به روسيا والصين في مجلس الأمن، هذا وقد كان لروسيا دور في

الضغط على الأمم المتحدة لعدم التمديد لـ "ستيفاني ويليامز" المبعوثة الأممية بالنيابة لقيادة المفاوضات الليبية، وضرورة تعيين مبعوث خاص جديد لإضعاف الدور الأمريكي في ليبيا.[84]

ونذكر في السياق ذاته أن من المؤشرات التي تقوي سيناريو فشل الخطة الأمريكية هو صعوبة رحيل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا وما تشكله من تحد كبير للخطة الأمريكية، ويتعلق الأمر بالقوات التي تدعمها روسيا وتركيا، وتأثير الدولتين على موازين القوى في ليبيا، وتشير تقديرات الأمم المتحدة في ديسمبر 2020 إلى وجود 20 ألف من المرتزقة في ليبيا وحوالي 10 قواعد عسكرية تأوي جزئيا أو بالكامل قوات أجنبية،[85] كما أشار "خالد المشري" رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا إلى تضاعف عدد المرتزقة في ليبيا منذ بدء خارطة الطريق الحالية على عكس ما تنص عليه الخطة الأمريكية التي تجاهلت من جهة أخرى ضرورة التطرق الى آليات التخلص من القوات الاجنبية.

4. خاتمة: في ختام دراستنا ما يمكن قوله هو أن:

الخطة الأمريكية لإعادة بناء وإعمار ليبيا، جاءت في إطار تجدد الدور الأمريكي في ليبيا، ضمن ضرورات إعادة البناء والإعمار، وتعتمد هذه الخطة على آليات: اللامركزية، والتعاون اللامركزي، والجماعات المحلية كأساس لعملية البناء في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني، وهذا في ظل تطور الأوضاع الداخلية في ليبيا نحو تنصيب حكومة مركزية، من خلال مسارات التفاوض برئاسة بعثة الأمم المتحدة، وتجاوزها للخطة الأمريكية التي تنطوي على أهداف غير معلنة تتعلق بالوصول إلى الشكل الفيدرالي للدولة في ليبيا، ليبقى نجاح الخطة مرهون بضعف المدركات الأمنية لدى الليبيين وعدم تفطنهم للأهداف غير المعلنة المتعلقة بالبعد اللامركزي للخطة الأمريكية، وفشلها يعتمد على قوة هذه المدركات لدى الليبيين.

ومن خلال الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- إن مسؤولية عدم الحفاظ على ليبيا موحدة بعد تدخل الناتو وتهرب المجتمع الدولي آنذاك من إعادة الإعمار ومنع الانهيار، يرقى إلى مستوى التخطيط الاستراتيجي المعد بعناية لتهيئة الظروف لتقسيم ليبيا.

- إذا تعثر مشروع التقسيم في البداية، فإن الخطة الأمريكية لإعادة البناء والإعمارباعتماد اللامركزية، وتقوية دور الجماعات المحلية، ستعمل على تنفيذ المشروع وتقسيم ليبيا وإنشاء دولة فيدرالية بطريقة آلية من أسفل إلى أعلى،ولذلك تبدو الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تحاول تكييف تطورات الوضع في ليبيا وتطويع الواقع مع الخطة، وليس تطويع الخطة مع الواقع الليبي.

ـ بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية للاستراتيجية العشرية (2023 – 2033) في ليبيا، فهي بذلك تؤكد على تعميق انخراطها الفعلي في الملف الليبي، وقيادتها لخطة إعادة البناء والإعمار، وستتحكم المصالح الأمريكية في اولويات هذه الخطة ولن تراعي المتطلبات الوطنية لإعادة البناء والإعمار، من ذلك الوصول إلى حل توافقي وطني.

ـ لا نتوقع، ولا يجب أن ننتظر، أن تسعى أي خطة أو إستراتيجية غربية إلى وحدة الدولة الوطنية الليبيةفي إطار إعادة إعمار وبناء ليبيا، بل بالعكس ستعمل على تفكيكها، بتخطيط محكم وبآليات ظاهرها وحدوي وباطنها تقسيم وتفتيت.

ـ لابد ان تكون استراتيجية إعادة إعمار وبناء ليبيا، استراتيجية وطنية وذاتية، تقوم على استنباط الحلول والمقترحات عن وعي وإدراك واسع بمتطلبات الإعمار والبناء، وبما تقتضيه المصلحة الوطنية، من استغلالكل الإمكانات الوطنية والمحلية على حد سواء، لبناء مؤسسات وطنية سياسية واقتصادية وعسكرية، تكون كفيلة بوضع حد للتدخل الخارجي وقادرة على استرجاع السيادة الوطنية، وتكريس مصالحة وطنية، وبناء دولة وطنية.

– إنه يتحتم علينا وضع الأزمة في ليبيا، وذلك حتى نفهمها أكثر، في السياق الذي أُفرزت فيه وهو ما اصطلح عليه"بالربيع العربي"، وإن اختلفت التحليلات والتفسيرات في شأنه، فإننا نأخذ بأكثرها قدرة على الإقناع وبمؤشرات الواقع، من حيث انه مشروع غربي، استهدف المنطقة العربية لتقسيمها وتفتيتها،من اجل رسم خريطة جيوسياسية جديدة للمنطقة العربية.

5. الهوامش:

[1]مصطفى النمر، ا"للامركزية في الحكم: المفاهيم والأنماط"، متاح علىhttps://bit.ly/44g7wN5تاريخ التصفح20 جوان2021

[2]-Dennis A .Rondinelli ,John R.Nellis, G,shabbir Cheema , "Decentralization in developing countries :Areview of recent Experience", world Bank staff working papers,p.13

[3] Ibid. P.9

[4]Geoffrey Garrentt , " Globalisation and decentralization" , ",(prepared for the Annual meeting,yal university, the Midwest Political Science Association,April,2000)

[5]Ambrogio Manenti," Decentralized cooperation, Anew tool for conflict situations : the Experience of who in bosnia and Herzegovine :case study",world Heath organization Regional office for Europe, p.8
[6]Dr fritz Nganje," Decentralized and the new development cooperation agenda : what rol for the UN" ?United nation university :UNu center for policy Research, novembre (2015),p.2
[7] ibid, p.6
[8]Ambrogio Manenti, op.cit. p 8
[9]Marta Latek, "la cooperation décentralisée dans le contscte de l'Agenda 2030 , EPRS" , service de recherche du Parlement européen, (juin 2017), p.9
[10] Peter Engelke,"Foreign policy for an urban world : global governance and the Rise of cities", **Atlantic council,** retrieved from **:** **https://bit.ly/4eQFYlw** (October 2015), p.5
[11]Simon Curtis, "Cities and global gouvernance : state failure or Anew global ordre ?", millennuim : **journal of international studies**,(2016), p. 2
[12]Marta Latek, op cit, p.10
[13]Simon Curtis, op.cit,p.

[14]سمر صالح، "مفهوم الفدرالية"، متاح على:https://bit.ly/3QnLylkتاريخالنشر:05جويلية 2020

[15] وليد كاصد الزيدي، **الفدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، (العراق: دار العتبة العباسية المقدسة،2019)،ص.106

[16] Waheeda Rana,"Theory of complesc interdependence : A comparative Analysis of realist and Neoliberal thoughts", **international journal of Business and social science,** vol.6, N.02, (February, 2015),p.

[17]ريمون حداد، **نظرية العلاقات الدولية.أشخاص العلاقات الدوليةنظام أم فوضى في ظل العولمة**، (بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص ص. 231 ـ 208

[18]ابتسام طليس، فريدة حموم، "إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم"، مجلة **المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 3، العدد 3، (سبتمبر 2020)،ص ص.226 ـ 227

[19] المرجع نفسه، ص. 227

[20] المرجع نفسه.

[21] مسؤولية الحماية: كان أول استعمال له من خلال تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا في 2011

[22]سلوى بن جديد، "من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، عدد5 (جوان 2013)، ص .190

[23] .عمرو عادلي، محمد العربي، وإبراهيم عوض، "إعادة الإعمار في الدول العربية بعد الحرب:استمرار الصراع بوسائل أخرى"، متاح على:https://bit.ly/3UzQ1E9تاريخ النشر 2021/02/24.

[24] إسماعيل زروقة، فلاك نور الدين، "دور التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسة الخارجية"، مجلة **الناقد للدراسات السياسية**، (أكتوبر 2018)، ص.169

[25]Daniel W.Drezner, "challenging future of strategic planning", **the fletcher forum of world affairs**, vol.33,winter/spring2009,p.14
[26]Ibid.
[27] Ibid,p.15
[28]Johne Allenand others, « empowered decentralization : A city_ Bazed strategy for rebuilding libya », foriegn policy at brookings, , retrieved from : https://bit.ly/4euOKpy11,february 2019,p p.3-8

[29] جهاد العيسة،" إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمنية ام التنمية المستدامة؟"، **مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث**، مجلد 07، (2021)، ص ص. 37 ــ 38

[30] John R. Allen and others, op.cit, p p.3-8

[31] Ibid. P.11

[32]"Empowered decentralization :Acity-bazed strategy for rebuilding Libya", retrieved from :https://bit.ly/4aK14Ah,20 february2019

[33]John R. Allen and others,op.cit. p. 12-14

[34]Ibid

[35] فوزية زراولية،" المصالحة الوطنية وبناء السلام في الجزائر: هل من دروس تستفيد منها ليبيا"(ورقة بحثية، معهد الجامعة الأوروبية، منصة حوار ليبيا من اجل السلام والاستقرار، مارس 2022)، ص 12

[36]رشيد علوش،**"**إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011"، مجلة**مدارات سياسية**، مجلد07، (جوان 2023)، ص28

[37]John R. Allen and others,op.cit. p. 8

[38] الحسن العلوي، "الأزمة الليبية بين صراع الإدارات الدولية والانقسام الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على: https://bit.ly/4bfbNCIتاريخ النشر21 ديسمبر2021، ص.

[39] أحمد عليبة، "إعادة بناء الجيش والمسار العسكري في ليبيا"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على:https://bit.ly/3Whk9VYتاريخ النشر27 جوان 2021

[40]هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "إحاطة ستيفاني ويليامز الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة أمام مجلس الأمن"، متاح علىhttps://bit.ly/3wiNPYcتاريخ النشر 28 جانفي 2021

[41]. هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش أمام مجلس الأمن"، متاح على:https://bit.ly/3Wk0ODQتاريخ النشر21 ماي2021

[42]– هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، يان كوبيش أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، متاح على :https://bit.ly/3UatT1K تاريخ النشر:24 مارس 2021

[43]– هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشان منح مجلس النواب الثقة لحكومة وحدة وطنية مؤقتة"، متاح على:https://bit.ly/3UfOZMdتاريخ النشر: 10 مارس 2021

[44]– منصف السليمي، "خطوات مبكرة من إدارة بايدن في تضاريس الأزمة الليبية الشائكة"،متاح على:https://bit.ly/3UyZZ8P تاريخ النشر:2 فيفري 2021

[45]– هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "إحاطة يان كوبيشأمام مجلس الأمن"، مرجع سابق

[46]– هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا تعقد اجتماعا تقنيا للاتفاق على إصلاحات هامة للاقتصاد الليبي"، متاح على: https://bit.ly/3UBLCR1تاريخ النشر:11 ديسمبر 2020

[47]– هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، "الأطراف الليبية تتفق على ميزانية وطنية موحدة لشهرين وعلى العمل على معالجة الأزمة المصرفية"، نقلا عن: https://bit.ly/3JAZC7cتاريخ النشر:8 فيفري 2021

[48]– البنك الدولي، المرصد الاقتصادي الليبي، " ليبيا تطمح إلى تحقيق التعافي ورأب الصدع، لكن لاتزال هناك مخاطر كبيرة"،متاح على:https://bit.ly/3UAwBii تاريخ النشر:4 افريل 2021

[49]– ندى دردور، "صحيفة إسبانية: هذه أبرز معوقات إعادة الإعمار في ليبيا"، متاح على: https://bit.ly/44A3cbL تاريخ النشر: 4 جوان 2021

[50] منصف السليمي، " خيارات صعبة تهدد نجاح مؤتمر برلين حول ليبيا"، متاح على:https://bit.ly/4db1zVPتاريخ النشر 22 جوان 2021

[51]مركز الإمارات للسياسات، تصاعد الدور الأمريكي في ليبيا: المؤشرات والأبعاد، مركز الإمارات للسياسات، متاح على: epc.ae تاريخ النشر: 26 جويلية 2018

[52] منصف السليمي، "خطوات مبكرة من إدارة بايدن في تضاريس الأزمة الليبية"، مرجع سابق

[53] الحسين العلوي، مرجع سابق

[54]Simon curtis, op .cit, p.16

[55] سلوى بن جديد، "فوضى النظام السياسي الدولي للرأسمالية النيوليبرالية"،مجلة **السياسة الدولية**، عدد 182، (أكتوبر2010)، ص.37

[56] Dennis A. Rondinelli, op.cit, p.12

[57] fritz Nganje, Op.cit, p .6

[58]عقيلة الدلهوم، "المركزية الشعبية أو اللامركزية، حول توزيع الثروة والخدمات" ، متاح على: https://bit.ly/49S500t، تاريخ النشر2 افريل 2019

[59] مجموعة العمل الاقتصادية: آلية منبثقة عن مؤتمر برلين تضم كل من مصر،الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي

[60] Simon Curtis, op cit, p.17

[61] السنوسي بسيكري، "ليبيا .. المسار الاقتصادي وارتباطه بمسارات التسوية"، متاح على: https://bit.ly/3JDsFah، تاريخ النشر:14 نوفمبر 2020

[62] منصف السليمي، "ليبيا جديدة قادمة والطريق ليس من حرير"، متاح على: https://bit.ly/3Uayq4gتاريخ النشر 7 افريل 2021

[63] أحمد عليبة، مرجع سابق

[64]عمرو عادل، محمد العربي، وإبراهيم عوض،مرجع سابق

[65]Floor Janssen,"will the real governor please stand up:understanding a local governance structures in Libya" ,retrieved from :https://bit.ly/4aUiier,12/03/2018

[66]تيري ميسان، "واشنطن تخطط لاحتلال طويلالأمدلجزء من ليبيا"، متاح على: https://bit.ly/44lw0nVتاريخ النشر: 21اوت 2019

[67]نادرة الشريف، "الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات"، (ورقة بحثية، منصة السلم والاستقرار في ليبيا، معهد الجامعة الأوروبية، افريل 2021)، ص. 21.

[68]وكالة الأنباء الليبية، "بحث علاقات التعاون بين ليبيا وتونس في مجال الحكم المحلي والتنسيق في مسار اللامركزية"،متاح على: https://bit.ly/4dekcYNتاريخ النشر 25ماي 2021

[69]المرصد، "لجنة الحكم المحلي النيابية تبحث مع بعثة الاتحاد الأوروبي مسألة اللامركزية"، متاح على: https://bit.ly/3xVbEpLتاريخ النشر 28 افريل 2021

[70] منصف السليمي، "خيارات صعبة تهدد نجاح مؤتمر برلين حول ليبيا"، مرجع سابق

[71]سكاي نيوز عربية،"سيناريو يوغسلافيا يخيم على ليبيا .. تقسيم وإقليم امازيغي"، متاح على:https://bit.ly/44iyPGoتاريخ النشر: 20 يونيو 2012

[72] منصف السليمي، "خيارات صعبة تهددنجاح مؤتمر برلين حول ليبيا"،مرجع سابق

[73]أبو بكر مصطفى، "السفارة البريطانية توقع مذكرة تفاهم مع ليبيا لدعم اللامركزية وتعزيز الحوكمة"، متاح على:https://bit.ly/44g9JYR، تاريخ النشر:07 /2020/07

[74]المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي،"مشروع ألماني لدعم البلديات وتحسين الخدمات البلدية"، متاح علىhttps://bit.ly/3UMiDdDتاريخ التصفح20 جوان 2021

[75]هيئة الأمم المتحدة، الإسكوا، في دراسة جديدة للإسكوا ... السلام في ليبيا سيحقق مكاسب تصل إلى 162 مليار دولار، متاح علىhttps://bit.ly/3y5rhdZ، تاريخ النشر 22يونيو2021

[76] بلال عبد الله، "تعميق الانخراط: الاستراتيجية العشرية الامريكية في ليبيا وانعكاساتها على عملية برشلونة"، متاح على: https://bit.ly/4f9MKTF تاريخ النشر: 2 ماي 2023

[77] للمزيد ينظر: "محمد فرج، "قراءة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصين التحدي الأكبر"، متاح على https://bit.ly/3wepxyG، تاريخ النشر 4مارس2021

[78] مايكل روبينز، "هل حانت ساعة الصين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، متاح على: https://bit.ly/3UxLdz3، تاريخ النشر 24جويلية /2020

[79]انجي مجدي، "أين يقف التنين الصيني من الفرقاء الليبيين"، متاح على:https://bit.ly/3WmR0szتاريخ النشر9جوان2020

[80]– حمزة المؤدب، "ليبيا وجهة مهمة لمبادرة طريق الحرير الصينية"، متاح على:https://bit.ly/4aTNzOAتاريخ النشر2018/12/21

[81]– عادل عبد الغفار وآنا جاكوب، "بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا"، متاح على:https://bit.ly/3UBhTaNتاريخ النشر2019/09/23

[82]– انجي مجدي، مرجع سابق

[83]– حمزة المؤدب، مرجع سابق

[84]– وكالة الاناضول، "ستيفاني وليامز في قلب صراع أمريكي روسي على ليبيا"، متاح على: https://bit.ly/3Ql6qtD، تاريخ النشر:2020/10/19

[85]– منصف السليمي، "خطوات مبكرة من إدارة بايدن في تضاريس الأزمة الليبية"، مرجع سابق.

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية

1- البنك الدولي، المرصد الاقتصادي الليبي، " ليبيا تطمح إلى تحقيق التعافي ورأب الصدع، لكن لاتزال هناك مخاطر كبيرة"،متاح على:https://bit.ly/3UAwBii تاريخ النشر:22 افريل 2021

2- السليمي،منصف،"خطوات مبكرة من إدارة بايدن في تضاريس الأزمة الليبية الشائكة"،متاح على:https://bit.ly/3UyZZ8P تاريخ النشر:2 فيفري 2021

3-الشريف، نادرة،"الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات"، (ورقة بحثية، منصة السلم والاستقرار في ليبيا، معهد الجامعة الأوروبية، افريل 2021)

4- العلوي،الحسن،"الأزمة الليبية بين صراع الإدارات الدولية والانقسام الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على: https://bit.ly/4bfbNCIتاريخ النشر21 ديسمبر 2021

5- العيسة،جهاد،" إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمنية ام التنمية المستدامة؟"، **مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث**، مجلد 07، (2021)، 49-29

6-المرصد، "لجنة الحكم المحلي النيابية تبحث مع بعثة الاتحاد الأوروبي مسألة اللامركزية"، متاح على: https://bit.ly/3xVbEpLتاريخ النشر 28 افريل 2021

7-المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي،"مشروع ألماني لدعم البلديات وتحسين الخدمات البلدية"، متاح عل ىhttps://bit.ly/3UMiDddتاريخ التصفح20 جوان 2021

8. النمر، مصطفى،"اللامركزية في الحكم: المفاهيم والأنماط"، متاح علىhttps://bit.ly/44g7wN5تاريخ التصفح20 جوان2021

9- بسيكري،السنوسي،"ليبيا .. المسار الاقتصادي وارتباطه بمسارات التسوية"، متاح على: https://bit.ly/3JDsFah، تاريخ النشر:14 نوفمبر 2020

10-بن جديد،سلوى، "من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، مجلد.03 عدد.02 (جوان 2013)، 187-213

11- حداد، ريمون، **نظرية العلاقات الدولية.أشخاص العلاقات الدوليةنظام أم فوضى في ظل العولمة**، (بيروت: دار الحقيقة، 2000)

12- روبينز،مايكل،"هل حانت ساعة الصين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، متاح على: https://bit.ly/3UxLdz3، تاريخ النشر 24جويلية /2020

13- زراولية،فوزية،" المصالحة الوطنية وبناء السلام في الجزائر: هل من دروس تستفيذ منها ليبيا"(ورقة بحثية، معهد الجامعة الأوروبية، منصة حوار ليبيا من اجل السلام والاستقرار، مارس 2022)

14- زروقة، اسماعيل و فلاك نور الدين، "دور التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسة الخارجية"، مجلة **الناقد للدراسات السياسية**، مجلد.02، عدد.02، (أكتوبر 2018)، 192-165

15- طليس،ابتسام وفريدة حموم،"إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم"، مجلة **المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد. 3، العدد. 3، (سبتمبر 2020)،238-225

16- .عادلي، عمرو، محمد العربي، وإبراهيم عوض، "إعادة الإعمار في الدول العربية بعد الحرب:استمرار الصراع بوسائل أخرى"، متاح على:https://bit.ly/3UzQ1E9تاريخ النشر 2021/02/24

17- عبد الغفار،عادل وآنا جاكوب، "بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا"، متاح على:https://bit.ly/3UBhTaNتاريخ النشر 2019/09/23

18ـ عبد الله، بلال،" تعميق الانخراط: الاستراتيجية العشرية الامريكية في ليبيا وانعكاساتها على عملية التسوية"، متاح على: https://bit.ly/4f9MKTF تاريخ النشر: 02 ماي 2023

19- علوش،**رشيد،"**إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011"، مجلة**مدارات سياسية**، مجلد.07، عدد.01، (جوان 2023)،48-25

20- علبية، أحمد،"إعادة بناء الجيش والمسار العسكري في ليبيا"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على:https://bit.ly/3Whk9VYتاريخ النشر27 جوان 2021

21- كاصد، الزيدي،وليد،**الفدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، (العراق: دار العتبة العباسية المقدسة،2019)

22- مجدي،انجي،"أين يقف التنين الصيني من الفرقاء الليبيين"، متاح على:https://bit.ly/3WmR0szتاريخ النشر9جوان2020

23- ميسان،تيري،"واشنطن تخطط لاحتلال طويلالأمدلجزء من ليبيا"، متاح على: https://bit.ly/44lw0nVتاريخ النشر: 21اوت 2019

24- هيئة الأمم المتحدة، الإسكوا، في دراسة جديدة للإسكوا ... السلام في ليبيا سيحقق مكاسب تصل إلى 162 مليار دولار، متاح علىhttps://bit.ly/3y5rhdZ، تاريخ النشر 22يونيو2021

25ـ هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش أمام مجلس الأمن"، متاح على:https://bit.ly/3Wk0ODQتاريخ النشر21 ماي2021

26- هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، يان كوبيش أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، متاح على :https://bit.ly/3UatT1K تاريخ النشر:24 مارس 2021

27- هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، "الأطراف الليبية تتفق على ميزانية وطنية موحدة لشهرين وعلى العمل على معالجة الأزمة المصرفية"، نقلا عن: https://bit.ly/3JAZC7cتاريخ النشر:8 فيفري 2021

28-هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "إحاطة ستيفاني ويليامز الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة أمام مجلس الأمن"، متاح علىhttps://bit.ly/3wiNPYcتاريخ النشر 28 جانفي 2021

29- هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا تعقد اجتماعا تقنيا للاتفاق على إصلاحات هامة للاقتصاد الليبي"، متاح على: https://bit.ly/3UBLCR1تاريخ النشر:11 ديسمبر 2020

30- هيئة الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشان منح مجلس النواب الثقة لحكومة وحدة وطنية مؤقتة"، متاح على:https://bit.ly/3UfOZMdتاريخ النشر: 10 مارس 2021

31- وكالة الاناضول، "ستيفاني وليامز في قلب صراع أمريكي روسي على ليبيا"، متاح على: https://bit.ly/3Ql6qtD، تاريخ النشر:2020/10/19

32-وكالة الأنباء الليبية، "بحث علاقات التعاون بين ليبيا وتونس في مجال الحكم المحلي والتنسيق في مسار اللامركزية"،متاح على: https://bit.ly/4dekcYN تاريخ النشر 25ماي 2021

با للغة الأجنبية

1-Allen, Johne,Hady Amr,Daniel .Byman, VandaFelbab-Brown, Jeffrey Feltman, Alice Friend, Jason Fritz, Adel Abdel Ghafar, Bruce Jones, Mara Karlin, Karim Mezran, Michael E.O Hanlon, Federica saini Fasanotti, Landry Signe, Arturo Varvelli, Frederic Weherey, and Tarik M.Yousef,« empowered decentralization : A city_ Bazed strategy for rebuilding libya », foriegn policy at brookings, retrieved from : https://bit.ly/4euOKpy, (february 2019)

2-Curtis, Simon, "Cities and global gouvernance : state failure or Anew global ordre ?", millennuim : **journal of international studies**,vol.44 (2016)

3-Drezner, Daniel W,"challenging future of strategic planning", **the fletcher forum of world affairs**, vol33,(2009)

4-Engelke, Peter,"Foreign policy for an urban world : global governance and the Rise of cities", **Atlantic council,**retrieved from **: https://bit.ly/4eQFYlw** (October 2015)

5-Garrentt, Geoffrey , " Globalisation and decentralization",(prepared for the Annual meeting,yal university, the Midwest Political Science Association,April,2000)

6-Janssen,Floor" will the real governor please stand up:understanding a local governance structures in Libya" ,retrieved from :https://bit.ly/4aUiier,12/03/2018

7-Latek,Marta, "la cooperation décentralisée dans le contscte de l'Agenda 2030 , EPRS" , service de recherche du Parlement européen, (juin 2017)

8-Nganje, fritz," Decentralized and the new development cooperation agenda : what rol for the UN" ?United nation university :UNu center for policy Research,(novembre 2015)

9-Rana, Waheeda,"Theory of complesc interdependence : A comparative Analysis of realist and Neoliberal thoughts", **international journal of Business and social science,** vol6, (February 2015),290-297